إدارة مقومات سياحة التراث وآثارها في تنمية المجتمع "دراسة تحليلية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"

نشأت مرتضى سوزان بكري حسن
كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم

ملخص البحث:

تمثل سياحة التراث أهمية كبيرة لمعظم دول العالم وخاصة الدول النامية ومن بينها مصر، نظراً لما تملكه من قيم ومقومات ثقافية واجتماعية وبيئية وغيرها من القيم والخصائص التي يمكن استغلالها في تنمية المجتمعات من نواحي عدة. وتعد الإسكندرية من أهم المحافظات المصرية التي تحتوي علي العديد من مقومات سياحة التراث والتي كانت وما تزال محط اهتمام العديد من مشروعات وبرامج الحفاظ والتنمية، الأمر الذي دعا إلى ضرورة إدارة تلك المقومات وحشد كل الجهود والإمكانيات بغرض الحفاظ عليها. ومن ثم يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الوضع الراهن لمقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية، والبحث عن عدة وسائل لإدارتها بغية الحفاظ عليها من جهة وتنمية المجتمع المحلي من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق تم الاعتماد علي المنهج الوصفي (الطريقة الإحصائية أو التحليلية) الذي يتضمن تجميعاً لبيانات من المبحوثين باستخدام استمارات الاستبيان، وتحليلها وتقديم مجموعة من المقترحات. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم المبحوثين يرون أنه ليس هناك إدارة سليمة لمقومات سياحة التراث في الإسكندرية، خاصة في ظل عدم وجود برامج أو مشروعات مخططة للحفاظ عليها، كما أن هناك العديد من الآثار الايجابية التي ستعود على المجتمع المحلي في حالة إدارة وتنمية مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية.

الكلمات الدالة: التراث، سياحة التراث،إدارة مقومات سياحة التراث، دراسة تحليلية، مصر، الإسكندرية.

١- مقدمة الدراسة:

يمثل التراث ذاكرة الأمم ومرآتها، ويجسد كافة منجزات المجتمع البشري منذ نشأته وحتى وقته الحالي، وهو ذخيرة للمستقبل، ومن ثم فإن حمايته والحفاظ عليه هو تماماً كالدفاع عن تراب الوطن ضد كل معتد أثيم أياً كان وأينما كان. إن حفظ تراث الأمم وإعلاء صروحها، أرضاً وبنياناً وأطراً وكياناً، وأنظمة ونسيجاً وإمكانيات وموارد – سواء مادية أو بشرية أو معنوية – وقيماً وتقاليد، ومعان مادية أو ملموسة وغير ملموسة لم يكن أبداً – ولن يكون – مقصوراً فقط على مؤسسة أو جهة بعينها، بل هو أيضاً مسئولية جميع أبناء الوطن وفئاته في كافة مواقعه، لما يشمله هذا التراث من أعمال وأفعال وأحداث وإنجازات وكيانات وذكريات وأطر وأنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وتاريخية وحضارية ومعمارية وفنية، والتي بدونها لا يكون للأرض معنى أو للمكان قيمة أو للهوية مكانة، ومن هنا ينبع الوفاء والانتماء والولاء والعطاء والنماء والرخاء، إذ لا قيمة للجسد دون الروح أو للملموس دون اللا ملموس، أو للماديات دون المعنويات، حسبما نادي أحد الحكماء أن "نفع الوعاء في فراغه" (زهران، ٢٠٠٧). وتعد محافظة الإسكندرية من أهم المحافظات المصرية التي تملك العديد من مقومات سياحة لتراث والتي كانت وما زالت تعاني من عدة مشكلات، لعل من أهمها إهمال تلك المقومات بشكل لا يتناسب تماماً مع قيمتها من جهة ومع مكانة الإسكندرية كمقصد سياحي عالمي من جهة أخرى، بل أصبح الإقبال السياحي إلى الإسكندرية يقتصر على السياحة الترفيهية وسياحة الاصطياف فقط، دون الاهتمام بتنمية أنماط سياحية أخرى (عبد الهادي، ٢٠٠٣؛ الزوكة، ٢٠٠٣) خاصةً سياحة التراث التي تتمتع مقوماتها بشكل مميز وفريد في هذه المدينة الفريدة. ليس هذا فحسب بل أن الأمر أصبح أكثر تعقيداً خاصةً بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في مصرنا العزيزة بإلغاء قرار يحظر هدم القصور والفيلات ذات القيمة التراثية والحضارية، الأمر الذي ترتب عليه انتهاز بعض الملاك هذه الفرصة، واجتاحت العاصمة والإسكندرية والعديد من مدن المحروسة عاصفة هدم هوجاء لدرر للتراث قام بها أصحاب المصالح وأرباب الاستثمار، وضاعت بسببها كثير من ملامح ذاكرة الأمة وثروة الوطن الحضارية والبشرية من مبان وصروح لا يجود الزمان بمثلها، وفقدت الإسكندرية نتيجة لذلك خلال السنوات الماضية بعض مبانيها الفريدة ومفردات ذاكرتها التاريخية والمعمارية والفنية التي ليس لها مثيل(زهران، ٢٠٠٧). ولأنه حق ظل يأبى النسيان، وقضية تستجدي حلاً قبل فوات الأوان، وواقع يتطلب تدخلاً ليس مستقبلاً ولكن الآن، وقبل أن نستيقظ فلا نرى تراثنا بين أيدينا ونذوق مرارة الحرمان، كان هذا البحث والذي نسعى جاهدين من خلاله لإلقاء الضوء على مقومات سياحة التراث في الإسكندرية وكيفية إدارتها، وذلك بهدف حمايتها والحفاظ عليها من جهة، وإبراز نمط سياحي غير تقليدي بالإسكندرية يساعد على جذب شرائح سياحية جديدة إليها ويؤهلها للمنافسة الدولية في هذا المجال من جهة أخرى، وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على مصر بصفة عامة وعلى المجتمع المحلي في الإسكندرية على وجه التحديد من ناحية ثالثة، خاصةً وأن ما ينفقه المجتمع من جهد ومال في سبيل تحسين وتنمية مقومات بيئته سواء الطبيعية أو الثقافية أو العمرانية إنما يهدف إلى الحفاظ على

بقائه وبقاء عناصر تراثه الثقافي والطبيعي، ومن ثم تحقيق تطلعاته ومستهدفاته.

٢- الإطار النظري للدراسة:

يتعرض الإطار النظري للدراسة للنقاط التالية؛ مفهوم التراث، أهمية مقومات التراث، السياحة ومقومات التراث، إدارة مقومات سياحة التراث وأهدافها، كيفية إدارة مقومات سياحة التراث، التجارب الدولية الناجحة المرتبطة بإدارة مقومات سياحة التراث، إدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية بين الواقع والمأمول، وذلك على النحو التالي:

٢-١- مفهوم التراث:

يعرف التراث بأنه " التجسيد المتميز لثقافة أي مجتمع من المجتمعات في حقبة من الزمن، وهو ذلك المخزون ذو القيمة الذي يميزه الثبات والاستمرار والذي يجمع بين جنباته القيم الجمالية والروحية، بالإضافة إلى كونه حقيقة مادية قائمة فرضت قبولها واحترامها لدى المجتمعات، فالتراث من الوجهة الثقافية يمثل المرجع والدليل المادي القائم على خصوصية ثقافة المجتمع ووحدة ملامحه الإنسانية والفكرية وأبعاده التاريخية، ومن الوجهة البيئية يمثل التراث المرآة الصادقة التي تعكس أبعاد المكان وسماته وملامحه البيئية" (الحلفاوي، ٢٠٠٣). كما يعرف التراث إنه ما ينتقل من مقومات ملموسة وغير ملموسة من عادات وتقاليد وعلوم وآداب وفنون ونحوها من جيل إلى جيل (Department of the Environment and Heritage, 2004). ولقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على لفظ التراث، ففي الآية الكريمة من سورة النمل ": وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ.." وفي آية أخرى من سورة الأحزاب:" وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضاً لَّمْ تَطَؤُوهَا.." وقال الله تعالى إخباراً عن زكريا ودعائه إياه: "هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب" أي يبقى بعدي فيصير له ميراثي. وهناك عدة أنواع أو مسميات للتراث، فهناك التراث الحضاري Urban Heritage والذي يتكون من جزئان أساسيان وهما؛ حضارة مادية متمثلة في المنشآت والمباني والمواقع والحدائق، وحضارة حية متمثلة في الموسيقي والحرف والفنون والشعر...الخ، ويضيف البعض أن المخزون الحضاري لذاكرة الأمة وتراثها الحضاري يتضمن الآثار التاريخية والأحياء التراثية والساحات والطرق التاريخية والحضرية والتجمعات المدنية الحافظة لكيانها والحاملة لهويتها والمعبرة عن أطبعتها ومبانيها المؤسسية ومراكزها الفكرية وعلاماتها التاريخية وأعمالها الفكرية وإبداعاتها الفنية والمعمارية، ومؤسساتها وصروحها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية وغيرها (زهران، ٢٠٠٧). كذلك التراث الثقافي Cultural Heritage والذي يمكن تعريفه إنه " طرق المعيشة التي تطورت من قبل المجتمع وتم انتقالها من جيل لجيل، وهذا يتضمن العادات والتقاليد، ممارسات الحياة اليومية وأسلوب المعيشة، المواقع والمعالم الحضارية، والتعبيرات والقيم الفنية (Department of the Environment and Heritage, 2004). و ينقسم التراث الثقافي إلى قسمين هما؛ تراث ثقافي مادي أو ملموس Tangible Cultural Heritage: وهو يتمثل في المعالم والمناطق الأثرية، وتراث غير مادي أو غير ملموس Intangible Cultural Heritage وهو يتمثل في الحرف والصناعات اليدوية والأنشطة الريفية والعادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع....الخ. وفي الاجتماع الدولي لمنظمة اليونسكو في ايطاليا عام (٢٠٠٣) تم تعريف التراث الثقافي غير المادي كالتالي " تعلم الشعوب العمليات إلى جانب المعارف والمهارات والإبداع، وتطويرها من خلالهم، والعمل على استدامة المنتجات التي يصنعوها، والموارد وغيرها من الجوانب الاجتماعية والطبيعية؛ بغية استفادة الأجيال القادمة منها، وحفظ الهوية الثقافية للمجتمعات، وكذلك لحماية التنوع الثقافي وإبداع الإنسانية" (www.giovanni.pinna). وإلى جانب ما سبق يوجد أيضاً التراث الطبيعي أو البيئي Natural heritage والذي يعرف بأنه " ذلك التراث الذي يتضمن مجموعة من الأنظمة البيئية، والتي تم وضعها في دائرة الاهتمام نظراً للقيم الموجودة فيها، التي تقدم للأجيال القادمة بقيمتها الاجتماعية والعلمية ورفع مستوى المعيشة للمجتمعات(Department of the Environment and Heritage, 2004). وكذلك التراث الشعبي أو الفلكلور Folklore وهو مصطلح غربي يتكون من شقين Folk وتعني قوم أو شعب، وLore، وتعني التراث والمعتقدات التقليدية، وبمجملها تعني التراث الشعبي، والذي يشمل كل الفنون والمأثورات الشعبية من شعر وغناء وموسيقى ومعتقدات شعبية وقصص وحكايات وأمثال تجري على ألسنة العامة ، وعادات الزواج والمناسبات المختلفة وما تتضمنه من طرق موروثة في الأداء والأشكال ومن ألوان الرقص والألعاب والمهارات (زيدانة، ٢٠٠٥).

٢-٢- أهمية مقومات التراث:

للتراث أهمية كبيرة في تاريخ الأمم والشعوب تتمثل فيما يلي:

* يلعب دوراً مهما في تقديم صورة الدولة إلى الأمم والمناطق الأخرى في العالم.
* يساعد على بناء الهوية الوطنية.
* يعطي إمكانية كبيرة لتطوير الصلات بين المجتمع وأمكنة التراث؛ وبين الماضي والحاضر والمستقبل.
* يساعد المجتمعات على إيجاد فرص للعمل والإسكان.
* يمنح الفرصة لتطوير النشاط السياحي والنمو المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أعمالها (Chalupová, 2000)
* يساعد على نقل كل ما هو جميل من العادات والقيم والأخلاق الحميدة من جيل إلى جيل، فالحفاظ على التراث هو

حفاظ على القومية والهوية الوطنية واللغة من التلف والضياع (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤).

وتكتسب مقومات التراث أهميتها من مجموعة الخصائص التراثية لنتاجها الحضاري المادي والفكري مثل مجموعة القيم الاجتماعية، الثقافية، الجمالية، المعمارية والعمرانية، والتاريخية، بالإضافة إلى أهمية هذا النطاق التراثي للمجتمع وما يمثله من قيم رمزية وفكرية، بل أن محور الاهتمام بالتراث هو الاستمرارية بين كل من الماضي والحاضر والمستقبل، باعتبار الحضارة تنمو وتتطور مع الزمن، فكل جيل يمتلك العديد من مقومات التراث، وللتراث العديد من القيم التي يتوقف إدراكها علي طبيعة المعايش له وخلفيته وأهدافه ومدي اهتمامه به، كما أن إدراك المجتمع للقيم قد يختلف بمرور الزمن تبعا لمجموعة من الاعتبارات منها التطور في علم الآثار والتاريخ وارتفاع مستوي التعليم وارتفاع مستوي الدخل والمعيشة وتغير الأذواق ، لذا يمكن القول أن هناك العديد من المجموعات التي يمكن أن تنتفع من مشروعات الإدارة والحفاظ على مقومات التراث بصفة عامة (الحلفاوي، ٢٠٠٣).

٢-٣- السياحة ومقومات التراث:

بادئ ذي بدء يمكن القول أن صناعة السياحة احتلت منذ أكثر من عقد من الزمان مكانة بالغة الأهمية في الاقتصاد القومي والدولي على حد سواء، حيث تشكل قطاعاً إنتاجيا وخدمياً يساهم بحوالي ١٢% من الناتج الإجمالي العالمي، وتعد من أكثر الصناعات نمواً على مستوى العالم، كما تعد من أكبر القطاعات الإنتاجية والخدمية جذباً للأيدي العاملة (منصور، د.ت.؛ توفيق، ١٩٩٧؛ إلياس، ٢٠٠٢؛ Stynes, 2004 ؛ Salazar, 2006). ولقد أثبتت العديد من التجارب في كثير من الدول أن صناعة السياحة إذا أحسن تخطيطها يمكن أن تكون دعامة أساسية من دعامات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي دعا جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء إلى الاهتمام بها والعمل على زيادة عائدها باستمرار (لطفي، د.ت.؛ **Eraqi, 2003**). وتأتي مصر في مقدمة دول العالم ذات الإمكانيات السياحية المتميزة سواء كانت طبيعية تعتمد على الإمكانيات البيئية الطبيعية أو بشرية وخاصة التاريخية والأثرية منها، وإن لم يصل الواقع السياحي في مصر إلى مستوى الإمكانيات السياحة المتاحة (لطيف، ٢٠٠٥)، الأمر الذي يدعو لضرورة الاهتمام بتلك الصناعة، ولكي يمكن تحقيق ذلك فإن هناك عدة وسائل لعل من أهمها العمل علي تنويع المنتج السياحي المصري بدلاً من الاعتماد على نمط سياحي محدد وتقديم أنماط سياحية أخرى غير تقليدية (حسن، ٢٠٠٨). وتعتبر سياحة التراث **Heritage tourism** أحد الأنماط السياحية الحديثة غير تقليدية والتي يمكن تنميتها واستغلالها في جمهورية مصر العربية بصفة عامة وفي محافظة الإسكندرية على وجه التحديد. وتعرف سياحة التراث بأنها " مجموعة الأنشطة أو الخدمات التي تتيح للزائرين الفرصة لاكتساب المزيد من الخبرات، إلى جانب الفهم والاستمتاع بقيم التراث الطبيعية والثقافية في مناطق الجذب السياحي في الدول المضيفة". هذا وتمثل مواقع ومقومات التراث وخاصة التراث الطبيعي والثقافي في أغلب الأحيان المقومات الرئيسيةَ للنشاط السياحي، فالخصائص المميزة لتلك الأمكنةَ وقيمتها الكبيرة تمثل جزءاً كبيراً من المنتجات والخدمات السياحية التي يتم تقديمها للعملاء، بل أن هناك كثيراً من الزائرين لم يأتوا إلى بعض المناطق السياحية إلا بسبب تفرد مقوماتها الطبيعية والثقافية بخصائص يصعب وجودها في أي مكان آخر، ومن ثم فهي لها أثر كبير في بيع تلك المنتجات والخدمات (Department of the Environment and Heritage, 2004). وخير دليل على ذلك أن هناك عدة أنماط سياحية تعتمد في المقام الأول على مقومات التراث بصورة كلية، لعل من أهمها السياحة الثقافية والسياحة البيئية وما يرتبط بها من أنماط سياحية أخرى مثل سياحة السفا ري، المحميات الطبيعية، سياحة المزارع، السياحة الريفية، السياحة الجيولوجية ....الخ، والتي يزداد الطلب السياحي العالمي عليها بصورة ملحوظة (فرج، ٢٠٠٧). فالسياحة الثقافية Cultural Tourism كأحد الأنماط السياحية تعتمد على التراث الثقافي بنوعيه المادي واللامادي، حيث تشكل المناطق الأثرية التاريخية، وتصاميم العمارة المميزة وأساليب الرقص الشعبي، والموسيقي، والدراما والفنون والحرف التقليدية والملابس الشعبية والعادات والتقاليد والعروض والمهرجانات وثقافة وتراث المنطقة عوامل تجذب الزوار، خاصة إذا كانت على شكل محمية يرتادها السائحون بانتظام، فتعزز مكانتها أو تبقى ذات أهمية أقل، وكل ذلك يرجع للطريقة التي يتم بها تنمية السياحة وإدارتها. ولعل المقام لا يسعنا هنا أن نتحدث باستفاضة عن السياحة الثقافية، ولكن نود أن نذكر أن هناك مميزات عدة للسياحة الثقافية أهمها أنها تسمح بإيجاد نوع من التكامل بين الحماية للتراث والنمو الاقتصادي، ففي هذا الصدد توصي منظمة السياحة العالمية بضرورة وضع مخطط لإدارة المواقع الأثرية بغرض معالجة وإدارة الأخطار المتعلقة بالتدفق السياحي من خلال برنامج يقوم على حماية وترميم ودراسة قدرات استيعاب هذه المواقع، وإشراك السكان المحليين وتأهيلهم من خلال دورات تدريبية والعناية بالمنتجات المحلية كالحرف التقليدية وتأمين الاستضافة لدى السكان المحليين، وينبغي أن ترفق هذه الإجراءات بسلسلة

من العمليات التنظيمية والتشريعية الرامية إلى حماية وحفظ التراث. ولقد عرفت السياحة الثقافية في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، فلم تعد قاصرة في مفهومها على زيارة المواقع التاريخية التقليدية فحسب، بل أدخلت عليها عناصر جديدة وذلك باستحداث مناسبات واستغلال ظروف معينة بما يحقق تنويع المنتج السياحي لجذب شرائح جديدة من السائحين والزوار، بهدف توسيع الدائرة السياحية لتشمل مناطق متنوعة، وأصبحت السياحة الثقافية في الوقت الراهن أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما دفع بالدول والمنظمات الدولية إلى العناية والاستثمار في هذا القطاع (بوكروح وآخرون، ٢٠٠٦). وتشير الدراسات إلى أن السياحة الثقافية في نمو مستمر، فوفقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية والتي ذُكر فيها أن السياحة الثقافية تنمو بمعدل ١٥% سنوياً وأصبحت تمثل حوالي ٣٧ % من إجمالي سوق السياحة الدولية حالياً (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤)، وتؤكد الإحصاءات في هذا المجال أن الوسائط الثقافية الأكثر جذباً للزوار هي المتاحف ٥٠%، الآثار ٤٠%، المعارض ٣٠%، الفنون الاستعراضية ٢٣% المهرجانات ٩%، ويحتل العامل الاقتصادي حيزاً مهماً في السياحة الثقافية، وفي هذا السياق كشفت دراسة أجريت حديثاً في فرنسا أن العائدات المالية للسياحة الثقافية بلغت حوالي ١,٢ مليار يورو على الاقتصاد المحلي، ونظراً للقوة الاقتصادية لتلك السياحة يمكن أن تكون السياحة أحد العوامل الأساسية في التنمية، وفي هذا الإطار توصي منظمة اليونسكو الدول الأعضاء بضرورة بلورة سياسات تأخذ في الاعتبار العلاقة بين السياحة والثقافة والتنمية، إذ تعد عناصر التراث الثقافي موارد كامنة للسياحة الثقافية والمقترح هو التعامل معها بأسلوب التنمية المستدامة وذلك لوضع معايير لحمايتها من الآثار السلبية وبذلك يعظم الاستفادة منها ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً (المرجع السابق). وينطبق الحال ذاته على السياحة البيئية Ecotourism فهي ترتكز أيضاً على مقومات التراث الطبيعي وغيرها من المقومات البيئية، فهي تعرف "بالرحلات المسئولة بيئياً والزيارات للمناطق الطبيعية غير الممهدة لأجل الاستمتاع بمظاهر الطبيعة الخلابة بالإضافة لتعزيز حمايتها وما يصاحبها من معالم ثقافية وأن تحقق مكاسب اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية" (ماكنتوش وآخرون، ٢٠٠٢؛Wood, 2002)، أو التعرف على عادات وثقافة السكان المحليين وغيرها من الأنشطة البيئية (عبد الفتاح ومحمد، ٢٠٠٥). ولكي يمكن تعزيز ذلك القول نذكر أن هناك مجموعة من الخصائص العامة للسياحة البيئية ومنها:

- هي السياحة المعتمدة علي الطبيعة والتي تعتبر الهدف الرئيسي للزيارة.
- تشجع المحافظة علي الموارد الطبيعية بمعنى تقليل التأثيرات السلبية علي البيئة.
- توفير المنافع الاقتصادية للمجتمع المضيف.
- احترام الثقافات المحلية وتقليل الآثار الاجتماعية السلبية.
- تعزيز التثقيف البيئي للزوار (فاضل، ٢٠٠٥؛ حسن وآخرون، ٢٠٠٨).

٢-٤- إدارة مقومات سياحة التراث:

ارتبط مفهوم إدارة مقومات التراث في البداية باتجاهات المحافظة علي المخزون التراثي ومكوناته ضد تيارات التغيير والاندثار، والتي تتطلب حجب مواقع التراث عن المجتمع وعزلها لمنع الاتصال والتفاعل ومن ثم التغيير، وقد بات هذا المبدأ أمراً صعب التطبيق والفاعلية، خاصة في ظل حجم الموقع وخصائصه، وتأثيرات المجتمع المحلي، وانتشار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والنمو العمراني المستمر، بل أصبحت التأثيرات الداخلية والخارجية علي مواقع التراث أمراً حتمياً، لذلك كان الاتجاه إلى تطوير مفهوم الإدارة والحفاظ على مقومات سياحة التراث بحيث يجمعان بين صيانة وحماية المخزون التراثي ودعم وتنمية المجتمعات المحلية وتوجيه الاستخدامات البشرية لمناطق التراث في إطار الوعي بالتراث الحضاري ذي القيمة الثقافية، ومن ثم أصبح المفهوم الجديد لإدارة مقومات التراث يمثل عملية إبداعية خلاقة تهدف إلى حماية مقومات التراث وتدعيم المجتمعات المحلية بها بحيث لا تقتصر عملية الحفاظ علي حماية الجوانب الجمالية والتراثية والثقافية فقط، وإنما تتضمن تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والتي لا يمكن تجاهلها(الحلفاوي، ٢٠٠٣). ولقد تطور مفهوم إدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها من التعامل مع مجموعة من المباني ليشمل النطاقات والمناطق التراثية، مما أدي إلي تحويل الاهتمام من المبني المشيد إلى الحفاظ علي مجموعات القيم المصاحبة، وعليه فإن مجال الإدارة والحفاظ يحتاج إلى مناهج أفضل وسبل للتقييم للتعامل مع القيم المختلفة وليس مع مبني مشيد فقط. فالقيمة قد تختلف تبعاً للنواحي الثقافية والاجتماعية لكل مجموعة، وهناك ثلاث مجموعات متباعدة في مجال الحفاظ؛ المستفيدون من مشروعات الحفاظ، الممولون لمشروعات الحفاظ، والمهتمون بمشروعات الحفاظ، كما يظهر في الشكل التالي:

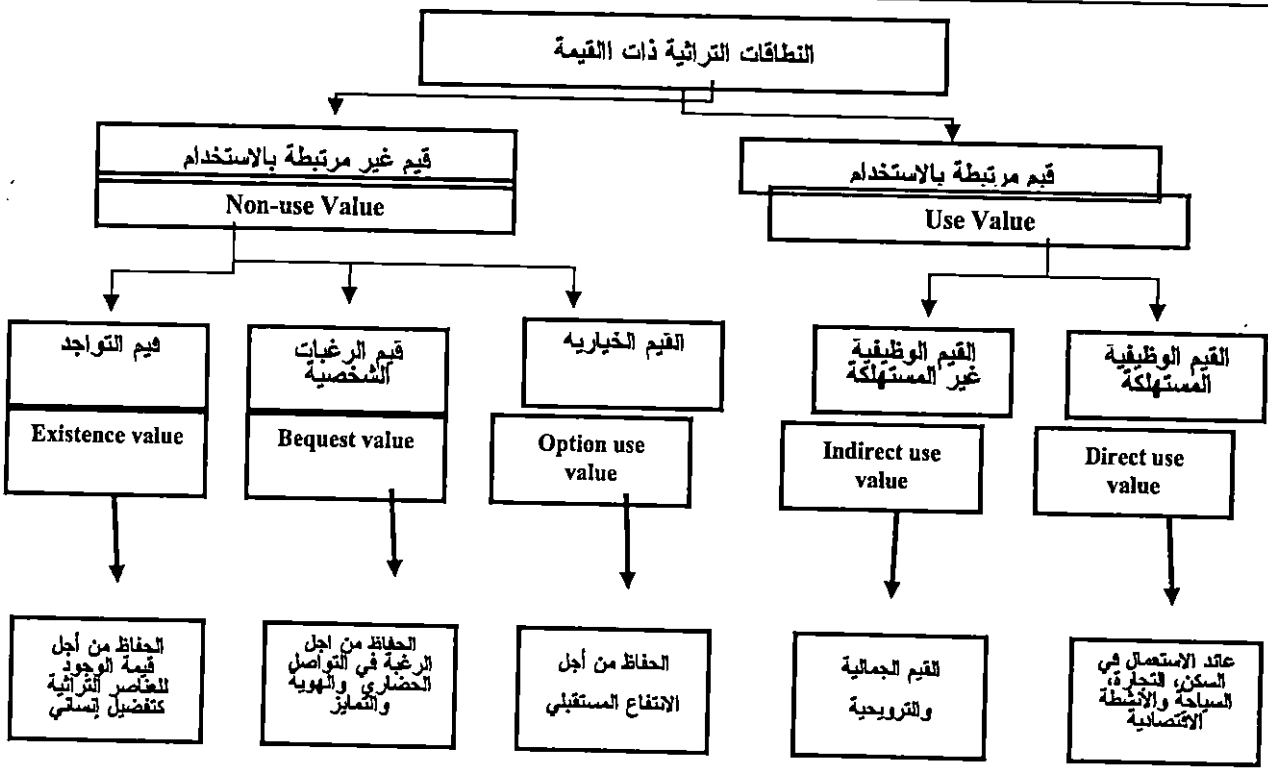

شكل (١) تصنيف القيم المستمدة من مواقع التراث المصدر: (الحلفاوي، ٢٠٠٣)

٢-٤-١- أهداف إدارة مقومات سياحة التراث:

الهدف الرئيسي من إدارة مقومات سياحة التراث هو في الأساس نابع من القول بأن المضمون قد يكون أهم من الشكل، أو الفراغ أهم من البناء أو ما لا يُقال أهم مما يُقال من حيث الأحداث أو الأقوال أو الأفعال، فهناك بعض الساحات أو الميادين أو الطرقات الحضارية العامة قد شهدت أقوالاً أو أفعالاً أو أحداثاً أو ملاحم أو ذكريات لأبنائها ولتاريخ المكان تفوق من حيث المكانة والمعنى لأي صرح أو بناء أو علامة قيمة البناء أو الفراغ مهما عظم أو اتسع أو ارتفع، ومن هنا فإن الإطار والمضمون، والملموس وغير الملموس، هي كيانات متكاملة ومتوحدة ومتفردة ومتميزة لا يمكن فصلها أو عزلها أو حذفها أو المساس بها، وآلا ضاعت وراحت في ظلمات النسيان وأصبحت كالهشيم تذروه الرياح، فقد نلاحظ أن بعض المباني والفيلات قد تكون خالية من السمات والخصائص المعمارية والفنية المتميزة من الخارج، بينما تزخر بأبدع التفاصيل وأروع الزخارف وأدق الأعمال الفنية من الداخل. ولقد سعت معظم الدول والمجتمعات الإنسانية المتحضرة إلى ضرورة الالتزام بإدارة مقومات التراث من كافة المخاطر والتهديدات، والحفاظ عليها وحمايتها من التدهور ومن الضياع والعمل على صيانتها وصونها أبداً وتأمينها لكونها ملكا للإنسانية جمعاء ومخزن قيمها ووعاء وجدانها وملهم حياتها وموجه مساراتها. وإيماناً بهذه المبادئ والمرتكزات الحضارية اعتبرت الدول والمؤسسات الدولية الحفاظ عليها إدارة مقومات التراث هدفاً قومياً ومبدأ عالمياً وحتماً مقضياً، وبادرت بسن القوانين وإصدار التشريعات واللوائح والأطر والبرامج وتنفيذ المشروعات التي تعنى وتوجب إدارة مقومات التراث بغية الحفاظ على صون التراث وكافة ما يمثل الذاكرة الحضارية من رموز وتجمعات عمرانية وساحات ومبان وصروح وعلامات تمثل مخزون ومنجزات ماضيها وملهم حاضرها ومنطلق مستقبلها (زاهر، ٢٠٠٧). وكما ذكرت الدراسة سابقاً فالتراث يتضمن عملية انتقال للقيمة من جيل إلى آخر، ولإتمام عملية الانتقال هذه فلابد من توفير الحماية المطلوبة، وعليه فإن هناك بعض القيم كالقيم الطبيعية والعمرانية غير ثابتة عبر الزمن ولكنها تتعرض للتغيير والفقدان لبعض خصائصها، ولضمان بقاء واستمرار هذه القيم التي قد لا يمكن تعويضها فإنه لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحماية هذه العناصر المهددة، وهذا ليس يعني بالضرورة إيقاف عمليات النمو والتطوير (الحلفاوي، ٢٠٠٣)، ومن هنا كان هدف إدارة مقومات سياحة التراث. ولقد أصبح التراث المحلي وإعادة إحيائه هدفاً للمؤسسات المحلية والوطنية والدولية، وتعود هذه النظرة إلى عدة أسباب ذاتية وموضوعية، منها المرتبط بالجدل حول الهوية وتعريفها ضمن مسار العولمة في معظم دول العالم، كما يعتبر الطريق نحو التنمية بمختلف أبعادها، الأمر الذي أثر ويؤثر بشكل كبير على تقدم الشعوب والأمم (الصيفي، ٢٠٠٦).

٢-٤-٢- كيفية إدارة مقومات سياحة التراث:

لقد اتخذت العديد من الدول عدة طرق لإدارة مقومات تراثها حسب قوانين ولوائح واشتراطات صارمة وملزمة للكافة، وذلك بهدف الحفاظ عليها وحمايتها، وفي هذا السياق سوف يتم التعرض لعملية إدارة مقومات سياحة التراث، وبعد ذلك يتم التعرف على بعض التجارب الناجحة في إدارة مقومات سياحة التراث. ولكي يمكن إدارة مقومات التراث بطريقة فعالة فينبغي في البداية تقسيم الساحات والمباني والتجمعات العمرانية والمعمارية والفنية ذات القيمة الحضارية والفنية المتميزة في مجموعات مرتبة ومصنفة ومقسمة حسب مكانتها وقيمتها وأهميتها ودلالاتها ومحتواها وطرزها وموادها وحقبها التاريخية ونظمها الإنشائية ومغزاها ومرجعيتها الثقافية والفنية، ويشمل هذا التقسيم المجموعات الآتية:

١- **المجموعة الأولى:** وتشمل الأحياء والساحات والطرقات والكرانيش والصروح والمباني والمناطق الخضراء ذات الخصائص الحضارية والمعمارية والفنية المتميزة، خاصة القصور والفيلات والعمارات السكنية والمباني الإدارية والشواهد والعلامات وغيرها من المواقع والصروح والأبنية التي شيدها الإنسان أو من صنع الله في الطبيعة. وهذه المواقع والمباني وغيرها يجب الحفاظ عليها بحالتها شكلاً وموضوعاً قلباً وقالباً، ولا يسمح بعمل أي تعديلات أو تغييرات فيها من حيث الشكل أو الوظيفة أو التفاصيل أو المواد أو العناصر أو الزخارف أو الحليات أو الألوان أو العناصر الإنشائية أو النظام الإنشائي، ويتم صيانتها وصونها والحفاظ عليها كما هي، وإجراء تفتيش ومراجعة دورية عليها بعد تسجيلها بالصوت والصورة وكذلك بالتسجيل الإلكتروني الرقمي فيما يسمى بالذاكرة الرقمية، وتوضع عليها لوحات مرقمة ظاهرة للكافة يلتزم بها المواطنون والهيئات من حيث أنها مسجلة ويحظر تغييرها أو تعديلها إلا تحت إشراف فني وبترخيص دقيق محكم، وهذا النظام التسجيلي الملزم يعاقب أي مخالف أو متعد على المبنى أو الموقع ويجرم حسب نظام قانوني رادع.

٢-**المجموعة الثانية:** وتشمل الأحياء والمباني والصروح والساحات المؤسسية والفيلات والقصور والطرقات والمعالم الواجب الحفاظ عليها وصيانتها دورياً، ويمكن إعادة استخدامها والانتفاع بها أو تغيير الوظيفة، دون الإخلال بخصائصها وسماتها وطابعها وهويتها الشكلية والفراغية، مع السماح ببعض التعديلات الداخلية فقط لملاءمة الوظيفة المستجدة دون إخلال أو تغيير للكيان والشكل والسمات، ويتم تسجيل كل ذلك وترقم وتصنف وتراجع ويتم التفتيش الدوري عليها، ولا يتم عمل أي تعديل أو تغيير ولو طفيف إلا بعد الترخيص بذلك تحت إشراف فني محكم.

٣-**المجموعة الثالثة:** وتتضمن الأحياء والشوارع والطرقات والمباني والمعالم التي يحافظ على وجهاتها الخارجية اتساقاً وتناغماً وتكاملاً مع منظمة المحددات الفراغية ذات الهوية المتميزة والطرز والتشكيل المتناغم حضرياً ومعمارياً وفنياً ولوناً وشكلاً وموادا وتشطيبات ونقوش وسمات جمالية متفردة، مع السماح بالتغيير الفراغي والإنشائي في التشكيل الداخلي حسب متطلبات الاستخدام والوظيفة الجديدة. ويتم هنا أيضاً التسجيل الرقمي للذاكرة الإلكترونية ويتم أي تعديل أو تغيير حسب ترخيص وإشراف فني محكم.

٤-**المجموعة الرابعة:** وتشمل بعض مكونات النسيج الحضري من طرقات ومبان ومعالم غير متميزة الشكل أو الجوهر والتي يمكن هدمها جزئياً أو كلياً بسبب حالتها المتدهورة أو صعوبة أو ارتفاع تكلفة ترميمها، وهذه المباني أو مكوناتها يمكن هدمها والبناء في حدود الغلاف وضمن التشكيل الحجمي المحدد للمنطقة قانوناً من حيث الارتفاع أو الردود أو الميول الخاصة بالمنطقة، وبحيث يتكامل المنشأ الجديد مع النسيج الفراغي والشكلي للجوار ويصير لحناً متناغماً مع سيمفونية التشكيل المميز للمنطقة ويتم أي تعديل أو تغيير أو إنشاء حسب اشتراطات ومواصفات محددة وتحت إشراف فني دقيق محكم (زاهر، ٢٠٠٧). وإلى جانب ما سبق وقبل القيام بتنفيذ أي مشروع أو برنامج لإدارة أي من مقومات أو مواقع سياحة التراث والحفاظ عليها، فلابد من البداية أن يتم التخطيط الدقيق لذلك، والقيام بتحديد أهداف المشروع الأساسية، والتي تتضمن الآتي:

* إدارة الموقع الذي يحتوي على مقومات للتراث بصورة مستدامة.
* تحديد نوعية الزوار المستهدفة.
* إشراك المجتمع المحلي في المشروع، ومدى تأثرهم وتأثيرهم به. وبعد ذلك يتم تطوير خطة لتحديد عناصر الإدارة، والتي تم تنفيذها على الشكل التالي:
* إنشاء جمعية لإدارة المشروع.
* دراسة الإمكانية الاقتصادية لنجاح المشروع.
* دراسة الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها المشروع للموقع وللسكان المحليين.
* دراسة أساليب وطرق تسويق الموقع سياحياً، داخلياً وخارجياً.
* تحديد طرق الوصول للموقع، والتي تهدف إلى تحديد طريقة السيطرة على تدفق الزوار ودخولهم للموقع وخروجهم.
* تحديد مراكز الدخول للموقع وتتضمن مرافق خاصة لاستقبال الزوار.
* منع دخول أي نوع من وسائل النقل إلى داخل المحمية، وبناء مواقف للسيارات والحافلات تتناسب وطبيعة الموقع، وعدد الزوار.
* توفير خدمة نقل للزوار وأمتعتهم من نقطة الاستقبال إلى داخل الموقع.

* تحديد ممرات محددة للمشاة وتحديدها بعلامات خاصة.
* تحديد أمكنة التخييم خاصةً في الأمكنة الطبيعية.
* دراسة وتحديد أنواع النشاطات التي يمكن للزوار القيام بها.
* تحديد وسائل الإرشاد التي يجب استخدامها، مثل اللوحات الإرشادية والتوضيحية والتعليمية والمطويات والكتيبات كذلك توفير قاعة خاصة لعرض الصور والأشكال التوضيحية لطبيعة المشروع.
* تحديد الطاقة الاستيعابية من أعداد الزوار لكل من المخيمات وممرات المشاة، وبشكل قطعي صارم لا يتم تجاوزه.
* توظيف عدد من السكان المحليين، وتدريبهم للقيام بتقديم مختلف أنواع الخدمات السياحية مثل المرشدين، والإداريين، والاستقبال، وخدمة الطعام والشراب.
* تحديد خطة مراقبة لتأثير السياحة في طبيعة الموقع (السحيباني والهبر، ٢٠٠٥).

٢-٥- التجارب الناجحة في إدارة مقومات سياحة التراث:

يعتبر البنك الدولي من الجهات الرائدة في مجال إدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها، حيث أن هناك اتجاهاً كبيراً يعكس طلباً قوياً من جانب العملاء على قروض البنك وخدماته الاستشارية خاصة في مجال الحفاظ، ويهدف البنك من خلال مشروعات الحفاظ على مقومات التراث إلى تعزيز الهوية الثقافية للبلد أو لمنطقة جغرافية معينة لتعظيم إمكانية التراث في عمليات تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع، وكذلك تعزيز الإمكانات الكامنة في السياحة، ومن هذا المنطلق فقد أولى البنك اهتماما خاصا بدراسات التقييم الاقتصادي لبرامج الحفاظ لمعرفة مدى جدواها، وقد قام البنك الدولي بمجموعة من الدراسات المتخصصة في هذا المجال منها: دراسة تقييم مشروع التنمية الحضرية بمدينة حفصية بتونس – مشروع تقييم برنامج الحفاظ وإعادة التأهيل للجزء التاريخي بمدينة سبليت الكرواتية – التقييم الاقتصادي لمشروع الحفاظ على مدينة فاس المغربية (World Bank ,1998). وفي هذه السياق سوف يتم التعرض لبعض التجارب الناجحة في إدارة مقومات سياحة التراث المختلفة سواء كانت ثقافية أو طبيعية...الخ والنتائج المترتبة على ذلك، وذلك على النحو التالي:

١- حماية آثار قبيلة المايان في منطقة تكاكس في المكسيك:

مقاطعة تكاكس الواقعة في شبه جزيرة يوكاتان في المكسيك هي مقاطعة تتكون من ٦٥ قرية صغيرة بها مدينة مركزية، وفي أثناء ما كانت المنطقة تعيد بناء ذاتها بعد أن دمرها الإعصار الذي سمي بإعصار جلبرت عام ١٩٨٨، تم اكتشاف مدينة قديمة لقبيلة تدعى المايان يزيد عمرها على ٢٠٠٠ عام تقع على امتداد إحدى طرق التجارة بين منطقة جواتامالا وخليج المكسيك، وأظهرت إكتشافات لاحقة أكثر من مائة كهف، وبينت كيف قام المايان القدماء بصنع أدوات من الرواسب الكلسية وقطع الحجارة لبناء أهراما تهم. ولعل السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو: كيف يمكن إدارة مثل هذا الاكتشاف وحمايته من الاستغلال غير المناسب، وهل يمكن لتلك الإدارة أن تقوم بتعزيز هذا المجتمع اقتصادياً وثقافياً؟ وفي سبيل تحقيق ذلك ذكر خافيير كمارامجيا Javier Camara Majia– وهو مهندس للتنمية من مدينة تكاكس – أن خطة إدارة هذه الآثار يمكن أن يصممها وينفذها أفراد المجتمع، وبناءً عليه تم تنظيم مجموعتين، وهما: الأولى وتدعى (PRODETEK, S.A de C.V.)، أما الثانية فتدعى (PRODETEK, A.C.)، وتعد الأولى مؤسسة ربحية تضم ١٨ مستثمراً جميعهم أعضاء غرفة التجارة، أما الثانية فهي مؤسسة غير ربحية تمثل عينة مختارة من الأفراد ذوي الفكر المتطور، وقد قامت المجموعتان بتنظيم حملة علمية تقوم بدراسة المغارات والكهوف لتقييم الأهمية التاريخية والطبيعية لها عن طريق المساعدة من المرشدين القوميين والعالميين إضافة إلى حصولهم على الخدمات المساندة من السلطات المحلية وسلطات الولاية والسلطات الاتحادية، ونتيجة لذلك تشكلت مجموعة من المشروعات كجزء من خطة أولية لتنمية المنطقة، وتتضمن تخطيط المناطق الأثرية، تثقيف بيئي للسكان المحليين حول أهمية الحماية والحفاظ على منطقة قبيلة المايان التاريخية والموارد الطبيعية، ومشروعات رئيسية عديدة أخرى تنسقها اللجنة المركزية وتنفذها حملة مواطنين لتفي بحاجات تنمية المجتمع. وفي الوقت الحاضر يمول المستثمرون من المجموعة الأولى تكاليف المشروع ويهدفون إلى إنشاء فندق صغير للسائحين البيئيين باستخدام مواد وأشكال طبيعية(السحيباني والهبر، ٢٠٠٥).

٢- المتاحف البيئية بتونس:

ظهرت فكرة المتاحف البيئية بعد أن أصبحت المتاحف الموجودة غير قادرة على استقطاب الجمهور وتجديد العروض، ويرى البعض في هذا الصدد أن المتحف البيئي هو "المرآة التي يقدم بها مجتمع أو جماعة بشرية ما نفسها، كما أنها من خلاله تتعرف على نفسها وعلى ارتباطها بمكان النشأة والانتماء". واستعمل مصطلح متحف بيئي للمرة الأولى من قبل Huges de Varine سنة ١٩٧١ وتطورت بعد ذلك هذه النوعية من المتاحف في أوروبا وأمريكا لتهتم أكثر فأكثر بحماية ماضي المجتمعات وتحاول حماية التراث من التحولات التقنية والاجتماعية والثقافية السريعة والوافدة. وتزايد من خلال هذا النوع من المتاحف الاهتمام بالحياة اليومية للمجموعة في علاقة بمحيطها وذلك من خلال رؤية متحفية تسعى لإعادة بناء " التاريخ المحلي" لمواقع الذاكرة ودرء النسيان الذي قد يشوبها، ونذكر هنا على سبيل المثال تجربة في فرنسا في تهيئة المتحف الوطني لحضارات أوروبا والمتوسط بمرسيليا، وسيكون جاهزا خلال الأعوام القادمة.

هكذا يتضح أن هناك التقاء بين المظاهر التراثية والماضي التاريخي بصفة عامة والذاكرة المتحفية، فمن خلال هذه العناصر المادية واللامادية للمجموعات المتحفية يمكن كتابة تاريخ هذه المجتمعات المحلية بأكثر موضوعية بل أن ذلك يصبح الوسيلة الوحيدة لكتابة التاريخ (الصيفي، ٢٠٠٦). فالمتحف البيئي" ليس متحفا كبقية المتاحف"، كما يعتبر رهانا فعليا للثقافة والتنمية المحلية والوطنية، ويندرج تحقيق هذا الرهان التنموي في إطار المحافظة على تراث المجموعة السكانية القروية، وتحويل هذا الفضاء إلى مركز بحث علمي نشيط ومن ثمّ إلى موقع تتكامل فيه الأنشطة الريفية والحرفية والعلمية التي تهم السكان والزوار والباحثين، وهو ما سيساهم في تحقيق سجل أكثر تكاملاً وارتباطاً بحياة الأمم والشعوب. إن جملة هذه الأبعاد الطبيعية والبيئية والجغرافية والتاريخية والحرفية والتقنية والجمالية حاضرة في هذا المشروع النموذجي (المتحف البيئي) ويمكن أن تكون منطلقا لتحقيق مفهوم التراث المستدام، أي ذلك القادر على إحداث نقلة تنموية نوعية، باعتبار أن تحقيق التوازن بين الجهات يتطلب المزيد من الدعم في ظل التحديات الجديدة المطروحة على المستوى الثقافي والتحولات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة، وهو ما يدفع إلى تبني اتجاهات وطنية ومحلية تلتقي فيها العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية. كما أنها تتصل بطبيعة المجال المدروس وأبعاده الجغرافية. وتعتبر التجارب المتحفية التي أعدها مركز الفنون والتقاليد الشعبية منذ إنشائه في الستينات مرحلة مهمة، فقد تم إعداد متاحف اهتمت بعرض مظاهر التراث التقليدي وكانت البداية بمتحف صفاقس (دار الجلولي) ومتحف مدينة تونس (دار بن عبد الله) ومتحف قابس (مدرسة تعود إلى الفترة المرادية) ومتحف الكاف وجربة. وتعتمد العروض في هذه المتاحف على: العرض المقطعي (عرض مراسم الزواج مثلا) – التقديم التصنيفي (عينات من الأدوات أو اللباس حسب خاصيتها المادية الوظيفية) – التقديم حسب الوحدات المحيطية من خلال إعادة تأثيث وحدة نموذجية هناك أيضا طريقة العرض المكتمل من خلال اختيار أحد الأغراض المتحفية كالنسيج والغذاء وإبراز مراحل إنتاجه (المرجع السابق).

٣- مشروع الحفاظ على مدينة فاس – المغرب: يرجع تأسيس مدينة فاس إلى نهاية القرن الثامن الميلادي، وهي مدينة قديمة بها العديد من الآثار والعناصر المعمارية التاريخية مثل الأسوار والبوابات وغيرها، وقد تعرضت فاس على مدار القرن الماضي للإهمال نتيجة تركز الاستثمارات في الأمكنة غير التقليدية مما أدي إلى تداعي في المباني التاريخية وشبكات البنية الأساسية والبيئة العمرانية بشكل عام، وزيادة معدلات الفقر بالمدينة. وقد أدرجت فاس ضمن قائمة مواقع التراث العالمي سنة ١٩٧٧، وفي عام ١٩٨٠ دعت اليونسكو إلى حملة عالمية تهدف إلى حماية المدينة والتي رفعت بدورها درجة الوعي بالأهمية الثقافية والحضارية للمدينة ولكنها لم تنجح في توفير الدعم المالي والتمويل اللازم لعمليات الحفاظ وإعادة التأهيل، أما مشروع الحفاظ المقترح من جانب البنك الدولي فيهدف إلى الحفاظ وإعادة تأهيل المدينة مع التركيز علي المباني السكنية ذات القيمة ودعم وتحسين البيئة العمرانية مما سيساهم في زيادة الجذب السياحي، كما يهدف إلى توفير بعض الخدمات الضرورية. وتعتبر تجربة الإعداد لمشروع الحفاظ علي مدينة فاس بالمغرب أحدى التجارب الهامة التي استخدمت فيها منهجية واضحة لتقييم مواقع التراث الثقافي. وكيفية تأثر مختلف فئات المنتفعين بالحفاظ على المدينة. حيث تم إجراء العديد من التحليلات الاقتصادية اشتملت على تحليلات للمنافع الملموسة الناتجة عن المشروع، مثل العائد من رفع كفاءة الطرق المرورية ومسارات الوصول من والى القلب التاريخي للمدينة، والعائد من توفير أمكنة للانتظار بجانب الاستعمالات التجارية لزيادة وتشجيع الاستثمارات، كما تم إجراء تحليل اقتصادي لمعرفة تأثير المشروع على العائد من السياحة بفرض أن عدد الليالي التي يقضيها السائح في المدينة ستزداد من ١,٩ إلى ٣,٥ ليلة سياحية. كما تم عمل تقييم اقتصادي لتأثير المشروع الأشمل فى كل من تشجيع حركة الاستثمارات الناتجة عن القطاع الخاص والمتوقع أن تظهر في صورة مشروعات التحسين ورفع كفاءة المباني السكنية من جانب الملاك. هذا بالإضافة إلى التأثير المباشر للمشروع في رفع قيمة الأراضي والقيمة الإيجارية للعقارات الواقعة في نطاق المشروع. وفى محاولة لتضمين المنافع غير الملموسة، والتي تمثل جوهر عملية الحفاظ على المدينة، في عملية التقييم الاقتصادي فقد تم تطبيق المداخل الحديثة التي يمكن من خلالها ترجمة هذه المنافع إلى قيم مادية. فقد استخدم – لأول مرة في مجال تقييم التراث العمراني – أسلوب الاستعداد للدفع (willingness to pay) لتقدير المنافع غير الملموسة المتوقع الحصول عليها لفئات مختلفة من المنتفعين. وقد تم عمل استبيان في صيف ١٩٩٧ لمعرفة استعداد السائح للإنفاق من أجل مشروع الحفاظ المقترح، وقد استهدف هذا الاستبيان عينة بلغت ٦٠٠ سائح من داخل مدينة فاس وخارجها. وقد أظهرت نتائج الاستبيان استعداد السائح من داخل المدينة لإنفاق حوالي ٧٠ دولار أمريكيا وذلك لمشروعات الحفاظ وتحسين المدينة. ومع الأخذ في الاعتبار عدد السائحين فقد ترجم هذا الرقم إلى ما يعادل ١١ مليون دولار كإجمالي للعائد السنوي من مشروع الحفاظ المقترح للسائحين داخل المدينة. في حين بلغت قيمة الاستعداد للإنفاق لفئة السائحين القادمين إلى المغرب ولكن ليس لزيارة المدينة حوالي ٣٠ دولار أمريكيا ، ترجم إلى ما يعادل ٤٧ مليون دولار كإجمالي للعائد السنوي. أما الفئة الأخيرة التي عبرت عن الأوربيين الذين لم يزوروا المغرب

فقد أعطت استعدادا للإنفاق بلغ كحد أدنى حوالي دولارين ترجم إلى حوالي ٣١٠ مليون دولار وقد استخدمت هذه القيمة كدلالة على قيمة التواجد لمدينة فاس وأيضا تعبيراً عن القيمة الخيارية لدى الأفراد الذين لم يحظوا بزيارة المدينة ولكن يمكن أن يزوروها يوما ما ، أي انه قد تم التوصل إلى تقدير لبعض القيم غير المادية بالإضافة إلي القيم المادية(الحلفاوي، ٢٠٠٣).

٤- تجربة واحة سيوه في مصر:

تقع واحة سيوه في قلب صحراء مصر الغربية، يقطنها مجموعة من السكان المحليين الذين انقطعوا عن العالم بالرغم من تاريخهم الطويل. وكان الهدف من المشروع هو التعريف بحضارة وطبيعة هذه المنطقة من خلال مشروع اقتصادي كبير يهدف إلى إبراز الجانب الثقافي والتراثي والبيئي للمنطقة. لقد قام القطاع الخاص والمؤسسات الدولية غير الربحية بدعم المشروع من أجل تدريب المهارات والكفاءات المحلية، وتعريف وتثقيف السكان المحليين، للاستفادة من المعطيات المتوفرة، ولكن بشكل لا يؤثر في استدامة الحياة والتراث في المنطقة وبيئتها، وقد أطلقت المجموعة على نفسها اسم المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة. لقد تم الاستفادة أولاً من الأمكنة السكنية التي قام القدماء ببنائها منذ أكثر من ٢٥٠٠ سنة والتي تبنى من الصخور الملحية. لقد خلق المشروع مئات من فرص العمل للسكان المحليين وعمل على تشجيع التجارة الحرفية والتقليدية القديمة، بالإضافة إلى تعريف العالم بحضارة سيوه التي تعد من أكثر البيئات الحساسة في العالم، كما شجع المشروع الحكومة المصرية ممثلة ببلدية سيوه والعديد من الهيئات الدولية على الانخراط في المشروع. لقد أثار المشروع اهتمام العديدين لقدرته على خلق فرص العمل وتنمية السكان المحليين والمحافظة على تراثهم وإطلاع العالم على هذه المكنونات. كما ساهم المشروع في تطوير مهارات الصناعات التقليدية لدى النساء وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وقامت المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة بدعم مشروعات التدوير والاستفادة من المواد العضوية وتحليلها،وكذلك تثقيف السكان بعدم استعمال الأكياس البلاستيكية والاستعاضة عنها بالأكياس الورقية المدورة والتي لا تؤذي الطبيعة أو الإنسان.

كيف حقق المشروع عناصر الاستدامة:

يعتبر مشروع سيوه من أفضل المشروعات الاقتصادية المستدامة التي تعود بمنافع اقتصادية ويغطي كامل نفقاته ويحقق أرباحاً مجزية. لقد استفاد السكان المحليين من فرص العمل المتاحة، كما حافظ المشروع على الإرث الطبيعي والثقافي للمجتمع كما بدأ السكان يعتمدون على أنفسهم في توفير وتصنيع احتياجاتهم بدلاً من استيراد الكثير من المواد من خارج المنطقة مثل وادي النيل، كما استقطب المشروع افتتاح أول بنك في الواحة هو بنك القاهرة والذي بدوره قدم خدمات جليلة للسكان. لقد ساهم المشروع أيضاً في تطوير الصناعات الحرفية والتقليدية بين السكان المحليين. وقد وجدت بعض الصناعات طريقها إلى الأسواق الأوربية مثل إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا. كما ساهم أيضاً في تنقية المياه العادمة والصرف بطريقة عضوية لا يحتاج فيها إلى أية مواد كيميائية، وذلك من أجل المحافظة على البيئة. لقد نفذ هذا المشروع بشكل يحافظ على عادات وتقاليد وممارسات السكان المحليين، وبالتالي فإن الأثر السلبي الاجتماعي الذي حققه المشروع كان ضئيلاً للغاية، مما شجع الحكومة على تطبيق نموذج سيوه على العديد من المناطق السياحية تحاشياً لأي تأثيرات اجتماعية سلبية.

النتائج والآثار التي حققها المشروع:

لم تظهر حتى اليوم تأثيرات سلبية للمشروع، بل وفر المشروع أكثر من ٢٠٠ فرصة عمل دائمة ومباشرة في المشروع للسكان المحليين،ونحو ٤٠٠ فرصة عمل غير مباشرة كالعمل في الصناعات الحرفية والأثاث والنقل، كما ساهم أيضاً في إعادة الاهتمام بالتراث المعماري القديم حيث تم إنشاء أكثر من ٥٠ مسكناً قام السكان المحليون ببنائها مستخدمين الأدوات والمواد الأولية المحلية، كما حافظ المشروع على عادات ومعتقدات حضارة أهل سيوه وتعريفها للعالم الخارجي، وقد طلبت محافظة مرسى مطروح من جميع سكان سيوه بإنشاء مبانيهم بطريقة معمارية تقليدية، بل قامت بدعم مشروعات البناء الجديدة وصيانة الأبنية القديمة من خلال قروض ميسرة للسكان، ويشارك السكان المحليون كذلك في إدارة وتنفيذ المشروعات السياحية المحلية. لقد كان مشروع واحة سيوه السياحي نموذجاً هاماً للسياحة المستدامة، الذي أخذ على عاتقه تطوير الإمكانات والمصادر المحلية التي كانت غير مستغلة، ووفر الحياة الكريمة للسكان المحليين بدون أن تتأثر البيئة المحلية أو حتى البيئة الاجتماعية.

٢-٦ إدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية:

تمثل الإسكندرية أحد أقاليم العرض السياحي في مصر، والتي تم التركيز عليها في هذه الدراسة نظراً لما تملكه من مقومات سياحية متميزة، فهي تعد من أقدم وأعرق مدن العالم ثقافة وحضارة علي مر التاريخ، لذا كانت منذ القدم مركزاً للإشعاع الفكري والثقافي والحضاري، كما تعد من أهم المحافظات المصرية التي لعبت ومازالت تلعب دوراً هاماً وحيوياً في الاقتصاد المصري والحياة الثقافية والحضارية (بسيوني، ٢٠٠٣). وفي هذا السياق سوف يتم التعرض في البداية لمقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية، وبعد ذلك يتم التعرض لواقع إدارة مقومات سياحة التراث فيها وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي تم القيام بها.

٢-٦-١ مقومات سياحة التراث بمحافظة الإسكندرية:

الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط وهى العاصمة الثانية لجمهورية مصر العربية، تقع شمال غرب الدلتا على شريط ساحلي بطول ٧٠ كم من الشرق إلى الغرب وتنحصر بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط شمالا ومحافظة البحيرة في الجنوب والجنوب الشرقي ومحافظة مطروح في الغرب، وهى من أكبر مواني جمهورية مصر العربية على البحر المتوسط، وتعد من أعظم مراكز الاصطياف في الشرق الأوسط، وتتكون المحافظة من ستة أحياء بالإضافة إلى مركز ومدينة برج العرب. ولمحافظة الإسكندرية طابع سياحي متميز يعزى للموقع المتميز واعتدال المناخ، وامتزاج المناطق الأثرية القديمة بالطابع العصري للشواطئ والمعالم الحديثة، ويوجد بالمحافظة ٤١ منطقة جذب سياحي في مجالات السياحة الترفيهية والسياحة الدينية والسياحة العلاجية وسياحة اليخوت الرياضية وسياحة المهرجانات والمعارض وسياحة المؤتمرات (www.sis.gov.eg)، ويوضح الجدول التالي أعداد السائحين الوافدين لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٨:

جدول (١) أعداد السائحين في محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٨

الشهور	الأجانب	المصريين
يناير	٩٧٠١	١٩٣٥١
فبراير	١٢٤٧٧	٢١٩٢٥
مارس	١٠٨٠٢	٢١٦١٣
ابريل	١٣٥٤٨	٣٠٠٠٢
مايو	١٢٩١٩	٣٥٤١٧
يونيو	١٢٧٦٩	٥٣٢٩٨
يوليو	٢٣٨٢٣	٥٥١٨١
أغسطس	٢٠١٤٢	٤٦٥٧٥
سبتمبر	٧٣٩٨	٤٥٩٧١
أكتوبر	١٤٠٦٢	٣٣٤٠١
نوفمبر	١٠٠٧٩	٢٨٢٤٩
ديسمبر	١١٧٠٨	٤٣٤٦٢
الإجمالي	١٥٩٤١٩	٤٣٤٤٤٥

المصدر: (مركز معلومات وزارة السياحة – وزارة السياحة المصرية-٢٠٠٩)

إن تراث الأمة ومعالمها المنتشرة في محافظة الإسكندرية والعديد من مدن مصر لازالت غنية وثرية، والأمثلة عليها كثيرة لاتحصى، وقد شمل التخطيط الشامل للإسكندرية منذ عام ١٩٨٤ مئات الأمثلة على هذه المعالم ومفردات الذاكرة النادرة ونودى منذئذ بضرورة الحفاظ عليها وصونها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية والعمرانية اللازمة لوضع برنامج قومي طموح من أجل الحفاظ على الذاكرة (زهران، ٢٠٠٧). وتتمثل أهم مقومات سياحة التراث في مدينة الإسكندرية ما يلي:

١- المواقع الأثرية:

تزخر محافظة الإسكندرية بالعديد من مقومات التراث الثقافي كالمعالم والمناطق الأثرية والمتاحف.....الخ، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون أحد أهم المقاصد السياحية الدولية، خاصة وأن لديها مقومات ثقافية تميزها عن باقي أقاليم العرض السياحي في مصر (عبد العزيز، ٢٠٠٣)، ومن أهم المناطق الأثرية في محافظة الإسكندرية ما يلي:

قلعة قايتباي: ملحق (رقم ١)

شيدت علي أنقاض فنار الإسكندرية الشهير في جزيرة فاروس وقد بناها السلطان المملوكي قايتباي في القرن الخامس عشر ليقيم عليها قلعة سميت باسمه، وتتكون هذه القلعة من ثلاثة طوابق علي نظام القلاع القديمة بالعصور الوسطي ويوجد بها متحف بحري وساحة واسعة، وهي من أهم المناطق الأثرية التي يرتادها السائحون من مختلف بلدان العالم.

عمود السواري: ملحق (رقم ٢)

أطلق هذا الاسم عليه في القرون الوسطى وهو من الجرانيت الذي يبلغ ارتفاعه أكثر من ٢٥م وأقيم وسط أثار السيرابيوم عام ٢٩٧ م، وهو عبارة عن عمود من الرخام الوردي طوله بالقاعدة حوالي ٢٦,٨٥ م و قطره عند القاعدة ٢,٧٠ م و عند القمة ٢,٣٠ م، وقد أقيم هذا العمود سنه ٢٩٢ ميلاديا تمجيداً للإمبراطور الروماني دقلديانوس، ويعتبر عمود السواري أعلي نصب تذكاري في العالم.

المسرح الروماني: ملحق (رقم ٣)

يعتبر هذا المسرح الأثر الوحيد من المباني الأثرية الباقية في مصر منذ العصر الروماني وهو يتكون من أثنى عشر مدرجا

من الحجر الجيري على شكل نصف دائري ويضم حمامات رومانية من العصر الروماني و يعرض بمنطقة المسرح قطع من الآثار الغارقة، وأثبتت الدراسات وجود العديد من المباني العامة والسكنية علاوة علي الحمامات الرومانية والسراديب الملحقة بها.

جبانة كوم الشقافة: ملحق (رقم ٤)

هي من مقابر الإسكندرية في العصر الروماني وتقع في حي كرموز غرب الإسكندرية وأطلق عليها هذا الاسم إحياءً للاسم اليوناني القديم " لوقوس كيرامايكوس" وتقع كوم الشقافة في المنطقة التي قامت فيها قرية راكوتيس وهو الاسم الذي عرفت به عند الرومان وذلك إحياءً للاسم الفرعوني القديم ra-gadit كما هو مذكور في نقش هيروغليفي من عهد بطليموس الأول. وتضم منطقة كوم الشقافة غير جبانة كتا كومب الرئيسية، مقبرة شارع تيجران، مقبرة سلفاجو، ومقبرة الورديان.

مقبرة الشاطبي:

تقع جنوب شرق لسان السلسلة وشمال مدرسة سان مارك من ناحية البحر، تم اكتشافها عن طريق الصدفة عام ١٨٩٣م وتؤرخ لنهاية القرن الرابع و بداية القرن الثالث ق. م وتعتبر من أقدام الجبانات البطلمية في الإسكندرية لوجودها خارج أسوار المدينة.

مقابر الأنفوشي:

واحدة من أهم الآثار اليونانية الموجودة في مدينة الإسكندرية، تضم مقبرة الأنفوشي خمسة مبان جنائزية (مقابر) اثنان منها يعتبران من أهم المقابر في الإسكندرية حيث تتميز المقبرتان بنقوشهما الجميلة وتصميمهما المعماري الفريد.

مقابر مصطفي كامل:

تقع في الطرف الشمالي لمدخل الميناء الشرقي في نفس موقع فنار الإسكندرية القديمة بشارع المعسكر الروماني برشدي وهى عبارة عن أربعة مقابر من العصر البطلمي يرجع تاريخها إلى القرن الثاني قبل الميلاد منحوتة في الصخر تحت سطح الأرض، وتعتبر المقبرة الوحيدة التي تم اكتشافها في شرق الإسكندرية وتتميز عن بقية المقابر البطلمية بنقوشها البارزة وطرازها البنائي وحالتها الجيدة، وهي تتميز بنقوشها البارزة وألوانها الزاهية التي تحكى الحياة اليومية للموتى ومعتقداتهم الدينية.

فيلا الطيور:

تم العثور حديثاً بكوم الدكة على حي سكني متكامل يرجع إلى العصر البطلمي ويضم منازل وورش وصهريج ومدرسة بيزنطية، كما تم اكتشاف فيلا الطيور التي ترجع للعصر الروماني القرن الأول الميلادي، وهي تعتبر أول متحف لأرضيات من الفسيفساء في مصر يصور سبع لوحات مزينة بمجموعة من الطيور وأخرى لحيوان صغير، ولهذا سميت بفيلا الطيور.

معبد القيصرون:

شيدته كليوباترا السابعة باسم " مارك انطونيوس " وكانت أمام مدخله مسلتان نقلتا من معبد عين شمس وتحمل أسماء ملوك الفراعنة تحتمس الثالث، وسيتي الأول ورمسيس الثاني وقد نقلت إحدى المسلتين عام ١٨٧٧ إلى لندن والثانية إلى نيويورك

. حمام كوم الدكة الروماني:

حمام كوم الدكة هو أحد الحمامات الرومانية المتبقية بالإسكندرية كآثر من العصر الروماني في مصر يتشابه حمام كوم الدكة والحمامات المنتشرة في ايطاليا كما تبدو أمثلتها في مدينتي بومبي وهركولانو إلا أن حمام الإسكندرية أصغر حجما وأقل زخرفة.

معبد الرأس السوداء:

يرجع تاريخ هذا المعبد للقرن الثاني الميلادي وقد شيده الفارس الروماني ايرادور من اجل الآلهة إيزيس وسمي بهذا الاسم نظراً للمنطقة التي اكتشف فيها وهي الرأس السوداء علي الطريق الزراعي المؤدي لمنطقة المنتزه وأبو قير، وقد تم نقله مؤخراً في المنطقة المجاورة لحدائق الشلالات بطريق الحرية، ويعد هذا المعبد مزاراً سياحياً يثري السياحة في مدينة الإسكندرية.

٢- المتاحف في محافظة الإسكندرية:

تضم الإسكندرية عدة متاحف تحفظ بين جنباتها جزءاً هاماً من تاريخ مصر وتاريخ الإسكندرية وآثارها، وخاصة في تلك العصور التي كان للإسكندرية فيها شأن عظيم وكانت هي عاصمة البلاد ومقر الحكم ومسرحاً للأحداث الهامة في تاريخ مصر، ولقد ظلت الإسكندرية حتى وهي في حالات خمولها وخفوت ضوئها مركزا للإشعاع وبؤرة للثقافة ومنارة للعلم والمعرفة والفكر، وشاهدة أيضاً على تاريخ مصر بما تحويه من آثار يونانية ورومانية وإسلامية.لكثرة المتاحف الموجودة في مدينة الإسكندرية أطلق عليها مدينة المتاحف، ومن هذه المتاحف ما يلي:

* **متحف الإسكندرية القومي:** كان هذا المتحف قصرا لأحد أثرياء الإسكندرية وهو تاجر الأخشاب أسعد باسيلي والذي بني هذا القصر على الطراز الإيطالي وظل مقيما به حتى عام ١٩٥٤ ثم باعه للسفارة الأمريكية، وظل هذا القصر مقرا للقنصلية الأمريكية حتى اشتراه المجلس الأعلى للآثار التابع لوزارة الثقافة عام ١٩٩٦ ثم قام بترميمه وتجديده وتحويله إلى متحف مع بداية الألفية الثالث.ومتحف الإسكندرية القومي يحتوي على ١٨٠٠ قطعة أثرية تشمل جميع العصور بدءاً من الدولة القديمة وحتى العصر الحديث، وتصور تلك القطع

حضارة مصر وثقافتها وفنونها وصناعاتها خلال هذه العصور، كما تبين وحدة التاريخ والشخصية المصرية من خلال المعروضات التي توضح كل المراحل التي مرت على تاريخ مصر من أحداث تاريخية قومية. وينفرد متحف الإسكندرية القومي بعرض قاعة خاصة للآثار الغارقة وتضم مجموعة رائعة من الآثار الغارقة التي تم انتشالها، ويعرض أيضاً صوراً حية من عمليات الانتشال ليستطيع الجمهور أن يكوّن تصوراً لشكل وحالة الأثر قبل انتشاله.

* **متحف المجوهرات:** أو كما يطلق عليه" قصر المجوهرات "نظراً لوجوده في المبنى الذي كان قصراً لإحدى أميرات الأسرة العلوية المالكة بمصر، ويقع هذا المتحف أو القصر في منطقة جليم برمل الإسكندرية، وقد أسست هذا القصر زينب هانم فهمي عام ١٩١٩ م وأكملت بناءه وأقامت به ابنتها الأميرة فاطمة الزهراء عام ١٩٢٣م. ويضم المتحف مجموعة من أروع وأجمل المجوهرات الملكية والتي كان يرتديها ويتزين بها أفراد الأسرة العلوية المالكة في مصر ومنها مجوهرات الملك فؤاد والملك فاروق وزوجاتهما والأمراء والأميرات من العائلة المالكة، ولذلك فهو يُعرف باسم متحف المجوهرات الملكية، ويضم المتحف ١١٥٠٠ قطعة تخص أفراد الأسرة المالكة، وقد تم تقسيم القصر إلى عشر قاعات تضم مجموعات من التحف والمجوهرات التي تخص أفراد أسرة محمد علي.

* **متحف الفنون الجميلة:** الذي أنشأه رئيس بلدية الإسكندرية في مطلع الخمسينات حسين صبحي والذي عرف بأنه راعي الحركة الفنية في الإسكندرية، وبعد وفاته أطلق على المتحف اسمه فأصبح يعرف باسم متحف حسين صبحي وظل يعرف بهذا الاسم لسنوات عدة حتى أصبح اسمه مرة أخرى" متحف الفنون الجميلة، ويحتوى المتحف على عدد ١٣٨١ عملاً فنياً في مجال التصوير الجرافيك والرسم والنحت لكبار الفنانين، ويقع بجوار المتحف مباشرة مكتبة الفنون الجميلة (مكتبة البلدية) ويرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٨٩٢ حيث كانت ملحقة بالمتحف اليوناني الروماني. وفي عام ١٩٤٠ هدمت الفيلا بعد أن تعرضت المكتبة لقنبلة أثناء الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٤٨ أعيد بناؤها وتم تعديل تصميمها لتكون مكتبة. وفي عام ١٩٩٨ تم نقل تبعية المكتبة والمتحف من محافظة الإسكندرية إلى قطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة، ومن أهم مقتنيات المكتبة أنها تضم حوالي ٢٠٠ ألف مجلد وكتاب حول مختلف العلوم بكافة اللغات ومن بينها كتاب" وصف مصر "الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية في أحد عشر مجلداً، ويعد من أهم المصادر التاريخية عن مصر ذلك الزمان.

* **المتحف اليوناني الروماني:** يضم مجموعات أثرية رومانية ويونانية نادرة (حوالي ٤٠ ألف قطعة) ترجع بداية القرن الثالث (ق.م) إلى القرن السابع الميلادي وأهمها تماثيل " تناجرا " كما يوجد به مجموعة نادرة من العملات الأثرية.

* **المتحف المفتوح والحديقة المتحفية:** استغل المجلس الأعلى للآثار أكثر من سطح في الموقع وكذلك حديقة المنطقة الأثرية لعرض مجموعة من القطع الأثرية الهامة التي تم العثور عليها في منطقة كوم الشقافة وبعض المواقع الأثرية القريبة منها ومن الآثار المعروضة توابيت حجرية مستطيله وتمثالان رائعان على هيئة أبى الهول ونافورة من الجرانيت وعدد كبير من تيجان الأعمدة اليونانية (البرمبلي وعطية، ٢٠٠٣؛ عبد المقصود، ٢٠٠٣؛ دعبس، ٢٠٠٣-أ؛ عويس وكامل، ٢٠٠٣).

* **متحف كفافيس:** وهو شاعر اليونان الكبير وأحد أشهر شعراء العصر الحديث، ولا يعتبر" قسطنطين كفافيس "أعظم شاعر يوناني معاصر فحسب، لكنه أيضًا أعظم شاعر يوناني عرفته مصر(عبد العزيز، ٢٠٠٣، الجلاد، ٢٠٠٣).

٣- المزارات والمباني الدينية:

حيث يوجد في الإسكندرية العديد من المزارات والمباني الدينية . ومن أهمها ما يلي:

* **المزارات اليهودية:**

- المعبد اليهودي بوسط المدينة بشارع النبي دانيال.

* المزارات المسيحية:

- الكنائس الأرثوذوكسية:(الكنيسة المرقسية، بطريركية الروم الأرثوزكس، الكنيسة اليونانية بالمنشية، الكنيسة الروسية)
- الكنائس الكاثوليكية: (كنيسة سانت كاترين، كاتدرائية القيامة الكاثوليك، كنيسة دبانة، كنيسة الأرمن الكاثوليك، كنيسة القلب المقدس، كنيسة الآباء اليسوعيين، كنائس الانجليكان، كنيسة سان مارك، الكنيسة الإنجليزية).
- كنائس البروتستانت: (الكنيسة السويسرية، دير أبي مينا (مارمينا العجائب).

* **المزارات الإسلامية:**

- مسجد أبى العباس المرسى : يقع بحي الأنفوشي ويعد أكبر مسجد بالمدينة بني على الطراز الأندلسي بأربع قباب ومنارة شاهقة الارتفاع.
- مسجد البوصيري.
- مسجد سيدي ياقوت العرش.
- مسجد النبي دانيال.
- جامع العطارين.
- مسجد سيدي بشر.
- مسجد الشاطبي.
- مسجد سيدي جابر.
- مسجد القباري (دعبس، ٢٠٠٣- ب، مسعود، ٢٠٠٣).

٤- مباني وحدائق القصور:

*** قصر وحدائق المنتزه:** ملحق (رقم ٥)

ويتكون من عدة مباني وهو أحد القصور الملكية السابقة ويضم متحفاً للمقتنيات الملكية.

*** قصر رأس التين:** تعود الأهمية التاريخية لهذا القصر إلى أنه القصر الوحيد الذي شهد وعاصر قيام أسرة محمد على في مصر والتي استمرت نحو مائة وخمسين عاما.

٥- الأحياء ذات الطابع المتميز:

وهي موجودة بكثرة في محافظة الإسكندرية ونذكر منها على سبيل المثال: كوم الدكة، الحي اليوناني، حي الجمرك، زنقة الستات، وسط المدينة، شارع فؤاد، وابور المياه، سموحة القديمة، شارع صلاح سالم، شارع عرابي، شارع سيزوستريس، كليوباترا، زيزينيا، رشدي، كفر عبده، محرم بك، محطة الرمل، المنتزه، المعمورة، أبو قير، وغيرها ... الخ.

٦- الشوارع والطرقات والميادين ذات الطابع الحضاري المتميز:

حيث توجد في محافظة الإسكندرية العديد من الشوارع ذات الطابع الحضاري المتميز مثل: شارع فؤاد، صلاح سالم، عرابي، أبي قير، خاصة من الحضرة حتى الشلالات، كفر عبده، شارع سوريا، الإقبال، الغرفة التجارية، سعد زغلول، صفية زغلول، الخديوي، سليمان يسري، فرنسا، الطباخين، الأنفوشي، ميدان محطة الرمل، ميدان سعد زغلول، ميدان الجمهورية، ميدان المنشية، ميدان وابور المياه، وكورنيش الإسكندرية الشهير، وغيرها.

٧- الحدائق العامة المتخصصة:

يوجد في محافظة الإسكندرية العديد من الحدائق نذكر منها؛حديقة النزهة (شاملة قصر أنطونيادس حيث تم توقيع وثيقة إنشاء الجامعة العربية)، الحديقة الدولية، حديقة الإسعاف، حدائق الشلالات والتي تضم مجموعة من الأشجار وتتميز بالمدرجات المتفاوتة الارتفاع كما تضم بحيرات صناعية وشلال ماء صناعي، هذا إلى جانب حدائق باب شرق، حديقة طه حسين، مدافن الحرب العالمية الثانية، حديقة الخالدين، حديقة اللمبي، حديقة ميدان المساجد، حدائق المنتزه، حدائق رأس التين، وغيرها.

٨- النصب التذكارية والتماثيل والأعمال الفنية والنافورات:

ويشمل ذلك عناصر التنسيق الحضري العامة، وغيرها من معالم ومواقع شهدت أحداثاً وأفعالاً أثرت في تاريخ الوطن والمدن وذاكرة المجتمعات.

٩- مباني أخرى:

حيث تحوي الإسكندرية العديد من المباني التي كانت ومازالت تمثل قيمة تراثية كبيرة، ومنها:

* مباني الأضرحة والمقابر وأحواشها ذات الطرز الفريدة،

* مباني المواصلات ذات الطابع المتميز كمحطة سكة حديد الإسكندرية الرئيسية، محطة سيدي جابر ومحطة قطار ومخزن القطار لقصر المنتزه ومطار النزهة،

* مجموعات القصور والفيلات ذات الطرز المعمارية والخصائص والفنية الفريدة،

* الجامعات والمعاهد العليا الرائدة وخاصةً جامعة الإسكندرية،

* مباني الوزارات والمؤسسات القومية،

* والمراكز الثقافية في الإسكندرية.

١٠- مكتبة الإسكندرية:

تعد مكتبة الإسكندرية الجديدة صرحاً حضارياً وثقافياً وإنجازاً هندسياً استثنائياً، والتي تم بناؤها في نفس الموقع القديم تقريباً، في الحي الملكي بالقرب من القصر الملكي.

مكتبة الإسكندرية القديمة:

أنشئت مكتبة الإسكندرية الأولى عام ٢٨٨ قبل الميلاد، أنشأها حاكم مصر بطليموس الأول بناء على نصيحة مستشاره ديمتريوس الفاليري، وكان بالمكتبة أكثر من ٩٠٠ ألف مخطوط في أوج مجدها، ولقد تعرضت المكتبة إلى حوادث وحرائق عدة أشهرها حريق التهم مأثوراتها ونفائسها كان علي عهد الإمبراطور الروماني يوليوس قيصر قرابة عام ٤٨ قبل الميلاد خلال حرب الإسكندرية. ولقد شهدت المكتبة اضمحلالاً متزايداً خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديين، وتم حرق ما تبقى منها في السرابيوم عام ٣٩١ م، وكان ذلك قبل دخول عمرو بن العاص إلى مصر بأكثر من ٢٣٠ عاماً، ومن بعد ذلك اندثرت المكتبة وأصبحت أثرا بعد عين وتقلص نفوذ الإسكندرية وضعفت مركزيتها التاريخية في ثقافة عالم المتوسط.

مكتبة الإسكندرية الجديدة:

تقع مكتبة الإسكندرية الجديدة بين البحر ومجمع الكليات النظرية بجامعة الإسكندرية، بمنطقة الشاطبي، وتطل واجهتها الشمالية على البحر المتوسط عند لسان السلسلة. وموقع المكتبة الجديد هو ذاته موقع البروكيوم (الحي الملكي القديم المنتمي للحضارة اليونانية الرومانية) كما تدل على ذلك الحفريات الأثرية التي أجريت بالمنطقة في عام ١٩٩٣. ولقد كان إحياء مكتبة الإسكندرية ليس إحياءً للفكرة طرازاً أو شكلاً، إنما هو إحياء للقيمة والعطاء الإنساني الذي أعطى للإسكندرية المكان مكانة وأسبغ على القيمة أعظم قامة، وذلك من خلال كون المكتبة القديمة منارة للعلم والمعرفة أضاءت أركان العالم القديم والحديث. وكانت الإسكندرية النليدة مثلاً للتعايش والتواصل والتفاعل الحضاري والفكري والعلمي، ونبراساً للإبداع والاختراع والامتياز والتألق الإنساني. وعندما نادت مصر

وساندها المجتمع الدولي من أجل إحياء مكتبة الإسكندرية من جديد كان الهدف إحياء فكرة العطاء وقيمة الإبداع والريادة الفكرية والعلمية في كافة العلوم والفنون والآداب، والتي تدين لها الأديان البشرية منذ نُذ وحتى الآن. وتسابقت الدول والمجتمعات المختلفة في دعم مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية من جديد The New Bibliotheca Alexandrina حتى يستمر العطاء والامتياز والإشراق والتواصل بين أبناء البشر جميعاً في كل مكان، ومن ثم يمكن القول أن الهدف الرئيسي لإنشاء هذه المكتبة يتمثل في القيام بمهمة المكتبة القديمة من حيث كونها مكتبة عامة للبحث العلمي، قادرة على أن تساعد المنطقة بأسرها على استعادة سمعتها السابقة في مجال البحث العلمي على أسس حديثة. هذا ويضم مجمع مكتبة الإسكندرية: المكتبة الرئيسية، مكتبة طه حسين، مكتبة النشء، مكتبة الطفل، مكتبة الوسائط، المتعددة، الموارد الإلكترونية، أرشيف الإنترنت، المخطوطات، والكتب النادرة، المتحف الأثري، متحف الخطوط، متحف العلوم، القبة السماوية، قاعة الاستكشاف، المعهد الدولي لدراسات المعلومات، مركز الدراسات والبرامج الخاصة، مركز المخطوطات، المركز القومي لتوثيق التراث الثقافي والطبيعي، مركز الخطوط، مركز دراسات الإسكندرية والبحر المتوسط، مركز الفنون، مركز المؤتمرات والخدمات الملحقة به (www.almotamar.net). ولن يقف الأمر عند هذا الحد، بل نجد أن محافظة الإسكندرية تتمتع بعدة مقومات طبيعية، تميزها عن غيرها من المدن المصرية، والتي تمثل قيمة كبيرة كأحد مقومات التراث الطبيعي، لعل من أهمها الموقع الجغرافي، توزيع اليابس والماء، والمناخ، وهي كالتالي:

*** الموقع الجغرافي:**

حيث يلعب الموقع دوراً كبيراً في تحديد مستوى الجذب السياحي وطبيعته في إي إقليم بالعالم، وإذا ما نظرنا لمحافظة الإسكندرية نجد أنها تتمتع بموقع جغرافي متميز، حيث تقع شمالي مصر بين ساحل البحر المتوسط شمالاً وبحيرة مريوط جنوباً، الأمر الذي أدى إلى تمتعها بالجانب الأكبر من خصائص مناخ البحر المتوسط الذي يتصف بأنه مناخ معتدل، مما يزيد من القدرة على رفع مستوى الجذب السياحي لمحافظة الإسكندرية، إلى جانب ذلك فقد أدى موقع الإسكندرية الجغرافي إلى سهولة اتصالها بمعظم محافظات مصر من ناحية وبدول حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى بطريقة مباشرة، وبذلك يمكن القول أن موقع الإسكندرية أكسبها أهمية خاصة وذلك لقربها من أهم الأسواق السياحية، فهي تواجه في الجنوب الأسواق الأوروبية، وتقع أيضاً بالقرب من الأسواق العربية سواء تلك التي في الغرب أو في الشرق، وتعد الإسكندرية أيضاً أقرب المدن الساحلية من مناطق التركز السكاني في مصر في القاهرة والدلتا (محمد، ٢٠٠٢؛ الزوكة، ٢٠٠٣) مما يعطي فرصة لزيادة أعداد السائحين العرب والأجانب للإسكندرية.

*** توزيع اليابس والماء:**

تتصف الإسكندرية بطول جبهتها البحرية الممتدة من خليج أبى قير شرقاً حتى الكيلو ٦١ من طريق الإسكندرية/ مرسى مطروح غربا حيث يبلغ ٨٣ كيلومتراً تقريباً، وتتميز الجبهة البحرية المشار إليها بتعدد الخلجان الصغيرة والتي تتصف بهدوء مياهها، مما يعطي فرصة لاستثمارها من الناحية السياحية وخاصة في مجال الرياضات البحرية ومراسي اليخوت خاصة وأن الإسكندرية تتميز بموقعها البحري القريب من دول أوروبا، ومن ثم يمكن تنظيم مهرجانات بحرية مشتركة معها. ولقد أتاح الشريط الساحلي الرملي للإسكندرية تعدد الشواطئ المتميزة بداية من أبى قير في الشرق ومراقبا في الغرب مروراً بالشواطئ الرئيسية المعمورة، المنتزه، المندرة، العصافرة، ميامي، سيدي بشر، سان استيفانو، جليم، ستانلي، سيدي جابر، كليوباترا، الشاطبي، الأنفوشي، رأس التين، المكس، العجمي، سيدي كرير....، وتتمتع هذه الشواطئ بنصيبها الأكبر من أشعة الشمس مقارنة بما يجاورها من نطاقات داخلية، لذا تجذب أعداداً كبيرة من الزائرين من أجل الاستجمام والراحة والمتعة تفوق الأعداد التي يمكن أن تجذبها المناطق والأقاليم الداخلية. ويتوافر في شواطئ الإسكندرية ذات الخلجان العديدة إمكانية ممارسة الرياضات البحرية المتنوعة مثل ركوب الزوارق، الصيد، التزلج في الماء، الغطس لمشاهدة الآثار الغارقة، إلى جانب التنزه على الشواطئ الرملية الطويلة، وبالتالي تتمتع شواطئ الإسكندرية بخاصية تعدد المواقع الصالحة لتشييد المنشآت المتعلقة بالأنشطة السياحية والترويحية المختلفة. وإلى جانب ذلك تتعدد الجزر الممتدة أمام سواحل الإسكندرية والتي تتمثل في نيلسون، غريشة، ابن عسيل، المسخوطة، حلاوة، الحجرية، جبل الكور، الذهب ، الأرامل، الأخوان، الحوت، الكلب، القط، الأكراش، المرابط ، وعلى الرغم من الطبيعة الصخرية لهذه الجزر إلا أن هناك أهمية تاريخية لبعض منها مثل جزيرة نيلسون والتي تقع على بعد خمسة كيلومترات شمال شرق رأس أبىقير، إلى جانب أن غالبية تلك الجزر تتمتع بمناظر طبيعية ساحرة تمثل عناصر للعرض السياحي يمكن استغلالها من الناحية السياحية، خاصة وان هذه الجزر لم تستغل سياحياً بدرجة كافية حتى الآن (الزوكة، ٢٠٠٣).

*** المناخ:**

تتمتع الإسكندرية بمناخ معتدل في فصل الصيف حيث يبلغ متوسط درجات الحرارة في هذا الفصل حوالي ٢٥ درجة مئوية، وشتاؤها دافئ في الشتاء، حيث يبلغ متوسط درجات الحرارة في هذا الفصل حوالي ١٣,٥ درجة مئوية، وهو مناخ جاذب للسياحة في الإسكندرية سواء كمشتى للتمتع بأشعة

الشمس الدفيئة المعتدلة خلال شهور الشتاء الأمر الذي يعطي فرصة لجذب السياحة الدولية، أو كمصيف للتمتع بالجو العليل وممارسة الرياضات البحرية خلال شهور الصيف وهو ما يمكن من جذب السياحة الداخلية وأيضاً الدولية اذ أحسن التسويق للإمكانيات السياحية الموجودة في الإسكندرية (محمد، ٢٠٠٢؛ الزوكة، ٢٠٠٣). كذلك تزخر الإسكندرية بالعيد من مقومات التراث الأخرى لعل من أهمها التراث الشعبي، التراث الأدبي، التراث الفني، التراث المعماري..... الخ.

٣- منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الوضع الراهن لمقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية، والبحث عن عدة وسائل لإدارتها بغية الحفاظ عليها من جهة وتنمية المجتمع المحلي من جهة أخرى، مع الاستفادة من بعض التجارب الدولية في إدارة مقومات سياحة التراث.

وتقوم الدراسة على اختبار الفروض التالية:

١- عدم استغلال مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية بالشكل الذي يتناسب مع قيمتها من جهة ومكانة الإسكندرية كمقصد سياحي عالمي من جهة أخرى.

٢- لا توجد برامج أو خطط لإدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها في محافظة الإسكندرية.

٣- هناك عدة معوقات لإدارة مقومات سياحة التراث وتنميتها في محافظة الإسكندرية.

٤- إدارة وتنمية مقومات سياحة التراث من شأنه أن يترتب عليه تحقيق منافع عدة للمجتمع المحلي في محافظة الإسكندرية. وفي سبيل اختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها تم الاعتماد علي المنهج الوصفي والذي يتطلب تحليلاً كاملاً لكافة البيانات التي تم جمعها وتحليلها بأكبر درجة ممكنة من الدقة والموضوعية، وللمنهج الوصفي طريقتان وهما؛ دراسة الحالات، والطريقة الإحصائية، وبالنسبة للدراسة، فقد استخدمت الطريق الثانية (الطريقة الإحصائية أو التحليلية)، لأنها تتطلب وجود عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، إلى جانب إعداد قوائم الاستبيان لجمع البيانات وتفريغها ثم تحليلها إحصائياً لاستخلاص النتائج منها (بازرعة، ١٩٩٥).

أما عن مصادر جمع البيانات فقد تمثلت في نوعين وهما:

- مصادر البيانات الثانوية: الكتب والأبحاث والدوريات والتقارير وغيرها من البيانات المنشورة وغير المنشورة المرتبطة بموضوع الدراسة (خليفة، ٢٠٠٠؛ محمد، ٢٠٠٦).
- مصادر البيانات الأولية: وهي البيانات التي تجمع لأول مرة من الميدان بواسطة المجهود الشخصي للباحث عن طريق دراسة خاصة يتبناها بنفسه (بازرعة، ١٩٩٥؛ خليفة، ٢٠٠٠).

وعن أسلوب جمع البيانات الأولية، فقد قام الباحثان بتوزيع عدد (٥٠) استمارة استبيان على المسئولين عن النشاط السياحي في محافظة الإسكندرية كهيئة تنشيط السياحة وهيئة التنمية السياحية، فضلاً عن مجموعة من الخبراء السياحيين والمهتمين بمجال إدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية، وذلك لاستقصاء آرائهم في الحالة الراهنة لإدارة مقومات سياحة التراث، وبعض المعوقات التي تواجهها، وتقديم بعض المقترحات للتغلب علي تلك المعوقات من جهة وكيفية إدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية والحفاظ عليها من جهة أخرى.

٤- مناقشة النتائج:

يتعرض هذا الجزء لتحليل نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال القيام بدراسة تحليلية للوضع الراهن لإدارة مقومات سياحة التراث بمحافظة الإسكندرية وآثار ذلك في تنمية المجتمع. ولقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت في استمارة الاستبيان أو أسئلة السلم Scale كما يطلق عليها البعض (بازرعة، ١٩٩٥) وذلك في الأسئلة الموجهة إلى المبحوثين لكي يمكن قياس اتجاهات وآراء المبحوثين حيال هذا الموضوع، وذلك من خلال وضع عدة أوزان كالتالي:(١= "أوافق بشدة"، ٢= "أوافق"، ٣ = "محايد"، ٤= "لا أوافق"، ٥ = "لا أوافق بشدة") (عراقي، ٢٠٠٢)، مع استخدام بعض الطرق الإحصائية في تحليل النتائج. وكانت النتائج كالتالي كما هي موضحة في الجدول (٢):

١- توضح النتائج في الجدول (١) أن (٤٤%) من المبحوثين موافقين بشدة على وجود العديد من مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية التي لم يتم استغلالها حتى الآن بالشكل المناسب، كما أقر (٤٠%) من المبحوثين بالموافقة على ذلك، في حين أن هناك ٦% منهم محايدون لذلك، بينما ذكر (١٢%) من المبحوثين بأنهم غير موافقين (٦% غير موافقين بشدة- ٦% غير موافقين) على عدم استغلال مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية.وإذا ما نظرنا إلى قيمة المتوسط (١,٩٢) والذي يقترب من ٢ فهو يدل على موافقة المبحوثين على "عدم استغلال مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية بالشكل الذي يتناسب مع قيمتها من جهة ومكانة الإسكندرية كمقصد سياحي عالمي من جهة أخرى"، ولعل هذه النتيجة تؤكد صحة فرض الدراسة الأول.

٢- توضح النتائج (جدول ٢):

- (٣٢%) من إجمالي الآراء توافق على وجود برامج لإدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها في محافظة الإسكندرية (١٤% موفق، ١٨% موافق بشدة).
- (٤%) من إجمالي المبحوثين (محايدون) لوجود مثل هذه البرامج.

* (٦٤%) من إجمالي الآراء لا توافق على وجود برامج لإدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها في محافظة الإسكندرية (٣٦% غير موفق، ٢٨% غير موافق بشدة). وعند النظر إلى المتوسط نجد أنه (٣,٤٦) وهو يقترب من ٤ والذي يدل على عدم الموافقة على وجود برامج لإدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها في محافظة الإسكندرية. وتؤكد النتيجة السابقة صحة فرض الدراسة الثاني وهو " لا توجد برامج أو خطط لإدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها في محافظة الإسكندرية".

جدول (٢) آراء المبحوثين فيما يتعلق بإدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية

البيان	موافق بشدة (%)	موافق (%)	محايد (%)	غير موافق (%)	غير موافق بشدة (%)	المتوسط
يوجد العديد من مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية لم يتم استغلالها حتى الآن	٤٤	٣٨	٦	٦	٦	١,٩٢
يوجد برامج لإدارة مقومات سياحة التراث والحفاظ عليها في محافظة الإسكندرية	١٤	١٨	٤	٣٦	٢٨	٣,٤٦
يوجد خطة لتنمية سياحة التراث في محافظة الإسكندرية	–	٢٦	–	٤٨	٢٦	٣,٧٤
مستوى النظافة في مناطق التراث بمحافظة الإسكندرية جيد	٨	٢	٢٦	٣٠	٣٤	٣,٨٠
يوجد وعي من جانب السكان المحليين بأهمية مقومات سياحة التراث في الإسكندرية	–	١٢	٦	٦٠	٢٢	٣,٩٢
يوجد اهتمام من جانب السكان المحليين بالمقومات البيئية في الإسكندرية والحفاظ عليها	١٤	–	٤	٥٦	٢٦	٣,٨٠
هناك سهولة في وصول المعلومات للسائحين والمجتمع المضيف عن مقومات التراث في الإسكندرية	١٢	١٢	١٦	٢٤	٣٦	٣,٦٠
هناك خطة لتسويق سياحة التراث في محافظة الإسكندرية	٨	٦	–	٣٦	٥٠	٤,٦٤
إدارة مقومات سياحة التراث من شأنه أن يعود بالنفع على المجتمع المحلي في الإسكندرية	٦٨	٣٢	–	–	–	٤,١٤

فيما يتعلق بوجود خطة لتنمية سياحة التراث في محافظة الإسكندرية تبين النتائج أن (٢٦%) يؤيدون وجود هذه الخطة، في حين أقر (٧٤%) من المبحوثين بأنهم غير موافقين على وجود خطة لتنمية سياحة التراث في محافظة الإسكندرية.

فيما يخص مستوى النظافة في مناطق التراث بمحافظة الإسكندرية، فتشير النتائج إلى أن هناك (٨%) من المبحوثين توافق على أن هذا المستوى جيد، ويؤكد ذلك أيضاً (٢%) من المبحوثين ذلك الرأي، (٢٦%) من المبحوثين محايدون حول كون مستوى النظافة بأنه جيد، في حين أقر (٣٠%) من المبحوثين لا توافق على هذا الرأي، وأن (٣٤%) منهم لا توافق بشدة على القول بأن مستوى النظافة بمناطق التراث في محافظة الإسكندرية جيد.

– توضح النتائج أيضاً أن هناك (١٢%) من الآراء توافق بشدة على وجود وعي من جانب السكان المحليين بأهمية مقومات سياحة التراث في الإسكندرية، وهناك (٦%) من الآراء تشير إلى أنها محايدة تجاه هذا الرأي، بينما نجد أن (٨٢%) من المبحوثين لا يوافقون على وجود وعي من جانب السكان المحليين بأهمية مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية (٦٠% غير موافق، ٢٢% غير موافق بشدة).

– فيما يتعلق بوجود اهتمام من جانب السكان المحليين بالمقومات البيئية في محافظة الإسكندرية والحفاظ عليها، تشير النتائج إلى أن هناك (١٤%) من المبحوثين تقر بوجود مثل هذا الاهتمام، كما يذكر (٤%) منهم بأنهم محايدون، في حين إن النسبة الأكبر منهم (٨٢%) لا توافق على وجود اهتمام من جانب السكان المحليين بالمقومات البيئية في محافظة الإسكندرية والحفاظ عليها، حيث يذكر (٥٦%) من

المبحوثين أنهم غير موافقين، إلى جانب وجود (٢٦%) من المبحوثين لا توافق بشدة على وجود مثل هذا الاهتمام.

- يتبين من تحليل النتائج أيضاً أن (١٢%) من الآراء توافق على أن هناك سهولة في وصول المعلومات للسائحين والمجتمع المضيف عن مقومات التراث في الإسكندرية، وتشير النسبة ذاتها إلى موافقتها بشدة على ذلك القول ويقف (١٦%) من المبحوثين موقف الحياد تجاه ذلك الرأي، بينما يرى (٦٠%) من المبحوثين أنه ليس هناك سهولة في تدفق المعلومات للسوق المستهدف عن مقومات سياحة التراث في محافظة (٢٤% غير موافق، ٣٦% غير موافق بشدة).

- فيما يخص وجود خطة لتسويق سياحة التراث في محافظة الإسكندرية فتشير النتائج إلى:

* (١٤%) من إجمالي الآراء توافق على وجود هذه الخطة (٨% موفق، ٦% موافق بشدة).
* (٨٦%) لا توافق على وجود تلك الخطة (٣٦% غير موافق، ٥٠% غير موافق بشدة).

ويتبين من تحليل النتائج في النقاط السابقة) أن هناك عدة معوقات لإدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية، لعل من أهمها:

- عدم وجود خطة لتنمية سياحة التراث.
- مستوى النظافة في مناطق التراث غير جيد.
- عدم وجود وعي من جانب السكان المحليين بأهمية مناطق التراث.
- عدم وجود اهتمام من جانب السكان المحليين بالمقومات البيئية والحفاظ عليها.
- عدم وجود خطة لتسويق سياحة التراث.

وهذا ما يثبت صحة فرض الدراسة الثالث القائل بأن "هناك عدة معوقات لإدارة مقومات سياحة التراث وتنميتها في محافظة الإسكندرية".

- يتضح من تحليل النتائج أن جميع المبحوثين يوافقون (٦٨% موافقون، ٣٢% موافقون بشدة) على وجود أوجه استفادة للمجتمع المحلي في محافظة الإسكندرية في حالة تنمية سياحة التراث وإدارة مقوماتها، وتمثلت أهم أوجه الاستفادة فيما يلي:

- توفير فرص للعمالة المباشرة وغير المباشرة في مجال السياحة.
- زيادة الدخول بالنسبة للأفراد، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة.
- الحفاظ على الهوية القومية لمصر بصفة عامة وللإسكندرية على وجه التحديد.
- الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الاستمتاع بتلك المقومات.
- القضاء على البطالة.

٥- إدارة مقومات سياحة التراث في الإسكندرية بين الواقع والمأمول:

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية والدراسة النظرية، يمكن القول بأن واقع مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية يتطلب التدخل الحالي من المسئولين لإدارة تلك المقومات والحفاظ عليها، خاصة بعد أن ذكرنا سابقاً أن الإسكندرية فقدت خلال السنوات الماضية بعض مبانيها الفريدة ومفردات ذاكرتها التاريخية والمعمارية والفنية الفريدة، الأمر الذي يدعو للتساؤل كيف يتأتى هذا في بلد أشرقت منه شمس الحضارة منذ آلاف السنين، وشيد صروحاً أذهلت بفنونها العالمين! كيف يتجرأ الأحفاد على محو تراث الأجداد ! دون وازع من ضمير أو وخز من وجدان! كيف يحدث هذا في المدينة الخالدة التي تعتبر من أقدم المدن المخططة العامرة في العالم والتي أنشأها الإسكندر الأكبر منذ أكثر ثلاثة وعشرين قرناً! إذ يحق لنا أن نفخر بها ونفاخر الدنيا بكونها أكبر متحف مفتوح في العالم!(زهران، ٢٠٠٧). ولن يقف الأمر عند هذا الحد بل هناك عدة مشكلات أخرى تتعرض لها مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١- تتعرض آلاف القطع الأثرية والمدن المطمورة تحت سطح البحر في شواطئ الإسكندرية للتآكل والطمس بفعل تلوث مياه البحر وأعمال الردم.

٢- كشف تقرير لوزارة البيئة عن تلوث غالبية المياه الساحلية بالإسكندرية، وأن أكثر المناطق تلوثا على طول الساحل هي تلك المرتبطة بمصادر صرف صحي غير معالج أو معالج جزئيا مثل منطقتي الدخيلة والمكس والميناء الشرقي وأبى قير، ويشير التقرير الحكومي إلى أن أغلب المواقع تتميز بمستويات مرتفعة من الأملاح المغذية التي ينتج عنها ارتفاع معامل في إنتاجية الهائمات النباتية والنمو الشاذ للطحالب البحرية أو حدوث ظاهرة المد الأحمر بما له من آثار ضارة فى البيئة والصحة العامة.

٣- تلوث الشواطئ التي تحتوي على آثار غارقة، ومن أشهر المعالم الغارقة منارة الإسكندرية وأرصفة الميناء الموجود غرب جزيرة فاروس بالميناء الشرقي واكتشافات منطقة أبى قير التي تضم ثلاث مدن غارقة، وموقع مدينة هيراكليوم وبعض أساطيل ومدافع نابليون بونابرت إضافة لبعض التماثيل التي تعود للعصر اليوناني والعملات المعدنية التي تعود للعصر الإسلامي.

٤- تدمير التراث الحضاري للمناطق التي تحتوي على الآثار الغارقة واستمرار إهمال هذا التراث، والتعد الصارخ على منطقة الميناء الشرقي من أعمال ردم وتشويه لتلك المنطقة الأثرية المتميزة رغم وجود العديد من القطع الأثرية

الغارقة في هذا المكان التي تعتبر محمية تاريخية وأثرية (مجلة دنيا العرب، ٢٠٠٨).

٥- إن دواعي ومزاعم الاستثمار والاستغلال الاقتصادي التي تنادي بها وتروج لها بعض الجهات ويتبناها بعض الأفراد بهدف هدم المباني والتراث والفيلات والمواقع من أجل إفساح الطريق أمام تحقيق المكاسب المادية وتنمية الموارد الذاتية وإيجاد أنشطة وتجمعات ومبان ومؤسسات أكثر كفاءة وأعلى داء وأوسع آفاقاً، يمكن أن تؤدي إلى محو ذاكرتنا وطمس هويتنا واندثار ما بقي من الانتماء والولاء للوطن.

٦- حدد قانون الآثار مئة عام لكي يسجل المبنى لموقع أثري يستوجب الحماية والحفاظ! ولا ندري ما هو مغزى هذا الرقم؟ فقد يكون المبنى متميزاً في طرازه وطابعه ومظهره كمبنى مكتبة الإسكندرية الجديدة المنشأ حديثاً ولصبح أحد عجائب القرن الواحد والعشرين، ومن الواجب إذن تسجيله والحفاظ عليه (زهران، ٢٠٠٧).

ذاك هو الواقع أما المأمول فيكمن فيما تقدمه الدراسة من مقترحات في السياق التالي: **مقترحات لإدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية:**

من أدبيات الدراسة ونتائج الدراسة الميدانية، يمكن الوقوف على مجموعة من المقترحات والتوصيات، والتي تعد بمثابة خطوط إرشادية لإدارة مقومات سياحة التراث في محافظة الإسكندرية، حتى يمكن الحفاظ على تلك المقومات من جهة، وتنمية المجتمع المحلي من جهة أخرى، وهي كالتالي:

- تفعيل قانون الآثار بإعلان الشواطئ المصرية الغارقة محميات لا يمكن المساس بها.
- ضرورة إتاحة هذه الآثار وعرضها للجمهور وتحقيق أكبر استفادة منها عن طريق إنشاء متحف تحت الماء والتغلب على جميع المعوقات التي تهددها عن طريق عدم انتشال القطع الأثرية وتحسين جودة المياه ووقف عمليات الصرف الصحي في البحر والقضاء على الملوثات بما يتيح رؤية الآثار.
- يجب إعادة النظر في نص قانون الآثار وتعديله ومراجعة شروطه، خاصةً وأن هناك عدة مباني حديثة في نيويورك ولندن وباريس وبروكسل وروما وسيدني تم تسجيلها وقد شيدت في النصف الثاني من القرن العشرين.
- ضرورة العمل على حماية مقومات سياحة التراث الإنسانية والمادية والمعنوية في محافظة الإسكندرية باستخدا الوسائل العلمية والإلكترونية الحديثة.
- يجب على المسئولين عن مقومات التراث في محافظة الإسكندرية القيام بحصر مواقع التراث الثقافي والتي تمثل أهمية سياحية متفاوتة بعضها يعتبر في حد ذاته وجهة سياحية عالمية، بجانب مواقع التراث الأدبي والمتاحف ومباني ومواقع التراث العمراني وموقع إنتاج الحرف والصناعات التقليدية والأسواق الشعبية إضافة إلى تراث المناطق الصحراوية والجبلية والساحلية وما يرتبط بذلك من عادات وتقاليد وفنون شعبية. ضرورة العمل على توفير فرص للاستثمار الفعال والعمل من خلال التسهيلات وتمكين المستثمرين وتوفير كوادر مؤهلة لإدراك ثقافة السياحة والسعي لاستثمار التراث والآثار العريقة في المحافظة وتوعية المجتمع.
- التحسب للتلوث البيئي الناتج عن السياحة والاستفادة من تجارب دول متقدمة في هذا المجال.
- الاستفادة من تجارب المدن والدول المتحضرة الرائدة في مجال الإدارة والحفاظ على مقومات التراث، ومن الواجب الاسترشاد بها والعمل على تطبيق ما هو مفيد منها فوراً وقبل أن تستفحل المشكلة ويصعب الحل، ولا يجب أن يضار من ذلك أصحاب الأملاك من قصور أو فيلات أو أعمال فهؤلاء يمكن تعويضهم بحوافز مادية من موارد اقتصادية أخرى.
- يجب على لجان المعاينة والحصر تقييم معظم مواقع التراث من الخارج ومن الداخل لتحديد مدة الأهمية والقيمة الفنية للصروح من الوجهة المعمارية والحضارية والثقافية والفنية.
- تشكيل لجان تقوم بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بشئون التراث والمساهمة في كل ما يتطلبه تنفيذ القوانين واللوائح والأنظمة ذات الصلة بإدارة مقومات التراث والعمل على تطويرها، واقتراح تحديثها.
- وأخيراً نقول كفانا ما ضاع من تراثنا واختفى من ذاكرة أمتنا من مبان ومعالم، وآن الأوان أن ننقذ ما بقي، ونصون ما أفلت من معاول الهدم وهجمة الضياع ومخطط التخريب، ذلك أن الواجب يقتضي والأمانة تستوجب أن نحافظ على تراث أمتنا كأمانة لنا ولأجيالنا القادمة وللعالم أجمع مع ضرورة التأمين عليها ووضع الأطر التشريعية والإدارية والتنفيذية والتمويلية الكفيلة بتحقيق ذلك.

قائمة المصطلحات المقترحة:

الترجمة باللغة العربية	المصطلحات الإنجليزية
▪ التراث	▪ Heritage
▪ التراث الحضاري	▪ Urban Heritage
▪ التراث الثقافي	▪ Cultural Heritage
▪ التراث الثقافي المادي أو الملموس	▪ Tangible Cultural Heritage
▪ التراث غير المادي أو غير الملموس	▪ Intangible Cultural Heritage
▪ التراث الطبيعي أو البيئي	▪ Natural heritage
▪ سياحة التراث	▪ Heritage tourism
▪ السياحة الثقافية	▪ Cultural Tourism
▪ إدارة مقومات سياحة التراث	▪ Heritage tourism management
▪ السياحة البيئية	▪ Ecotourism
▪ إدارة مقومات التراث الثقافي	▪ Cultural Heritage Management

قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

- الحلفاوي، عمرو مصطفى (٢٠٠٣) الأبعاد الاقتصادية لعمليات الحفاظ علي المناطق ذات القيمة نحو مدخل لتواصل عمليات التنمية والحفاظ، كلية الهندسة – جامعة القاهرة.
- السحيباني، عبد الرحمن والهبر، حبيب (٢٠٠٥) الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، سلسلة (١) دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ألصيقي، شكري (٢٠٠٦) التراث الثقافي المحلّي بجهة تطاوين: مقاربة متحفيّة جديدة – قرية شنّني نموذجا- جوبيلية، تونس.
إلياس، وفاء أحمد (٢٠٠٢) المكاتب والشركات السياحية؛ إنشاؤها – إدارة أعمالها-تحدياتها، دار الهاني للنشر والطباعة، القاهرة.
- بازرعة، محمود صادق (١٩٩٥) بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- بوكروح، مخلوف؛ الحاج علي، حنان؛ برهم، مارينا؛ والحسيني، بسمة (٢٠٠٦) الدليل إلى الإدارة الثقافية، الطبعة الأولى، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة.
- توفيق، ماهر عبد العزيز (١٩٩٧) صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان
- حسن، سوزان بكري (٢٠٠٨) التسويق السياحي والفندقي، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم.
- خليفة، محمد عبد الصمد (٢٠٠٠) مبادئ الإحصاء، كلية السياحة والفنادق بالفيوم، جامعة القاهرة.
- دعبس، محمد يسري (٢٠٠٣- أ) الإسكندرية تكشف عن أسرار سحرها وجمالها، الملتقى المصري للإبداع والتنمية.
- دعبس، محمد يسري (٢٠٠٣- ب) السياحة المصرية بين المقومات والتحديات (١/١) جـ١، الطبعة الثانية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- زاهر، محسن (٢٠٠٧) صون ذاكرة الأمة، جامعة الإسكندرية.
- زيدانة، صالح (٢٠٠٣) التراث الشعبي – مصطلحات ومدلولات: من – موقع الانترنت:
http://www.khayma.com/salehzayadneh/turath/turath1.htm
- عبد الفتاح، عبد الرحمن ومحمد، غادة عبد الله (٢٠٠٥) السياحة والبيئة، كلية السياحة الفنادق، جامعة قناة السويس.
- عراقي، محمد إبراهيم (٢٠٠٢) بحوث أسواق سياحية، كلية السياحة والفنادق بالفيوم، جامعة القاهرة.
- فرج، نظمي أمين (٢٠٠٧) الاتجاهات الحديثة في السياحة: محاضرات في الاتجاهات الدولية في السياحة، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم.
- لطفي، محمد كمال (بدون تاريخ نشر) جغرافية السياحة، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم.
- لطيف، هدى سيد (٢٠٠٥) السياحة – مدخل ورؤية، هبة النيل العربية للنشر التوزيع.
- ماكنتوش، روبرت؛ جيولدنر، تشارلز آر، وبرنت ريتش، جي. آر.(٢٠٠٢) بانوراما الحياة السياحية، (ترجمة) عطية محمد شحاتة، المجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة، العدد (٣٥٠)، القاهرة .
- مركز معلومات وزارة السياحة – وزارة السياحة المصرية- ٢٠٠٩
- محمد، محمد الفتحي بكير (٢٠٠٢) جغرافية مصر السياحية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمود، محمد رفعت (٢٠٠٦) التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم.
- منصور، سعاد عمران (بدون تاريخ نشر) جغرافية السياحة والترويح، الطبعة الثالثة، مكتبة عين شمس، القاهرة.

٢- الرسائل العلمية والأبحاث:

- حسن، سوزان بكري؛ عبد الرؤف، محمد؛ وسليمان، محمد (٢٠٠٨) تنمية السياحة البيئية بغرض جذب أسواق وشرائح سياحية جديدة: بالتطبيق على محافظة الفيوم"، مجلة البحوث السياحية، عدد ديسمبر ٢٠٠٨، وزارة السياحة المصرية.
- فاضل، سالي شريف محمد (٢٠٠٥) السياحة البيئية في محافظة الفيوم، دراسة تحليلية للوضع الراهن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة والفنادق جامعة الفيوم.

٣- المؤتمرات:

- البرمبلي، حسام الدين حسن وعطية، عمرو عبد الله (٢٠٠٣) عناصر ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة: دراسة حالة محافظة الإسكندرية، مؤتمر الإسكندرية "الأبعاد التاريخية والثقافية والأثرية والسياحية والبيئية، الجزء الثاني، الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة، الإسكندرية.
- ألجلاد، أحمد (٢٠٠٣) الإعلام المحلي ودوره في نشر الوعي الأثري والسياحي والبيئي "دراسة تطبيقية بمحافظة الإسكندرية"، مؤتمر الإسكندرية "الأبعاد التاريخية والثقافية والأثرية والسياحية والبيئية، الجزء الثاني، الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة، الإسكندرية.
- الزوكة، محمد خميس (٢٠٠٣) السياحة في الإسكندرية: الإمكانات، الواقع، المأمول، مؤتمر الإسكندرية "الأبعاد التاريخية والثقافية والأثرية والسياحية والبيئية، الجزء الثاني، الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة، الإسكندرية.
- بسيوني، محمد أحمد (٢٠٠٣) تجربة محافظة الإسكندرية في التمويل وتنمية المجتمع المحلي الملتقى العربي الأول، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة – سلطنة عمان.
- عبد العزيز، أحمد شاكر (٢٠٠٣) الإسكندرية: الماضي – الحاضر – المستقبل، مؤتمر الإسكندرية "الأبعاد التاريخية والثقافية والأثرية والسياحية والبيئية، الجزء الأول، الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة، الإسكندرية.
- عبد الهادي، دلال (٢٠٠٣) منطقة أبي قير وكيفية استخدامها كأحد المقومات لإعادة وضع مدينة الإسكندرية الكبرى على خريطة السياحة العالمية، مؤتمر الإسكندرية "الأبعاد التاريخية والثقافية والأثرية والسياحية والبيئية، الجزء الثاني، الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة، الإسكندرية.
- عويس، حازم محمد حامد وكامل، محمد هشام سعودي (٢٠٠٣) دور التخطيط العمراني في صياغة المواقع الأثرية والتاريخية في الإسكندرية، مؤتمر الإسكندرية "الأبعاد التاريخية والثقافية والأثرية والسياحية والبيئية، الجزء الأول، الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة، الإسكندرية.
- مسعود، عزة محمد (٢٠٠٣) تنمية مناطق المزارات الدينية في منطقة الإسكندرية، مؤتمر الإسكندرية "الأبعاد التاريخية والثقافية والأثرية والسياحية والبيئية، الجزء الأول، الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة، الإسكندرية.

٤- الدوريات:

- جريدة الشرق الأوسط (٩ مايو ٢٠٠٤، العدد ٩٢٩٤).
- مجلة دنيا العرب (١-٨- ٢٠٠٨، ص:١٠)

ب- المراجع الأجنبية:

١- Books and Periodicals:

- Chalupová, Michaela (2000) Cultural Heritage in Local and Regional Social and Economic Stability, The National Trust for Historic Places and Landscapes of Slovakia.
- Department of the Environment and Heritage (2004) steps to sustainable tourism: planning a sustainable future for tourism, heritage and the environment, Commonwealth of Australia.
- Salazar, Noel B. (2006) Building a 'Culture of Peace' through Tourism: Reflexive and analytical notes and queries, University of Pennsylvania1 (Estados Unidos) Bogotá – Colombia.
- Stynes, D.J.(2004), 'Economic Impacts of Tourism', Michigan State University.
- World Bank (1998) "Valuing the benefits of conservation of the Fes medina" The World Bank, Washington.
- Wood, Megan Epler (2002) Ecotourism: Principles, Practices & Policies For Sustainability, UNEP.

٢- Conferences:

- Eraqi, Mohammed I. (2003) Global Requirements for Ameliorating Tourism Performance, conference Alexandria "the city of civilization and cultural", September, 2003, researches Vol. (8): Vol. (15), part (2).

* http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/Executive/local_ad/govern/
* http://www.khayma.com/salehzayadneh/turath/turath1.htm.
* http://giovanni.pinna.info/pdf/Intangible-Heritage.
* http://www.almotamar.net/news/36579.htm

Abstract

In developing countries such as Egypt, heritage tourism is Avery important type due its cultural, social, environmental values. Alexandria governorate in Egypt has a lot of assets of heritage tourism which were and still require management and protect on projects. So it is necessary to do our best to protect these assets. This study aims to analyze and evaluate the current situation of heritage tourism in Alexandria governorate, to find or propose many methods to protect this heritage and to developmint local community. The methodology of the study depends on the descriptive approach (statistical methods) which includes collecting data from respondents using a completed questionnaire technique, interpreting data, and presenting recommendations. The research findings showed that there are negative attitudes of respondents towards management of the heritage and there is lack of programs or projects to protect it, and there on many positive effects on local community in Alexandria in the case of management of tourism heritage.

Key Words: heritage; tourism heritage; tourism heritage management; analytical study; Egypt; Alexandria

الملاحق

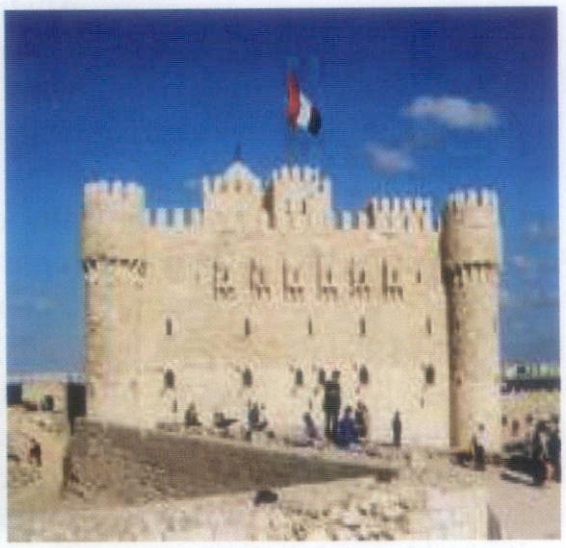

قلعة قايتباي: ملحق (رقم ١)

عمود السواري: ملحق (رقم ٢)

المسرح الروماني: ملحق (رقم ٣)

جبانة كوم الشقافة: ملحق (رقم ٤)

قصر وحدائق المنتزه: ملحق (رقم ٥)